بجية خبر الآحرد عند الأصوليين

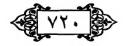
إعداد

المكتورة/ أسماء عبد الله معمد الموسى أستاذ أصول الفقه المساعد

جامعة البنات - كلية الآداب الرياض

٧٢١٨ ـ ٢٠٠٦م







بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــة.

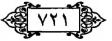
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع وأصل في الاستنباط قائم بذاته وحجة على المسلمين جميعهم ولم يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في الإسلام (١).

فجاءت سنته (الكريم موكدة ومقررة لما جاء في القرآن الكريم أثبت أحكاماً سكت عنها القرآن الكريم ، ولم يكن طريق وصول السنة البنا بطريق قطعي وإنما منها ما وصل بطريق قطعي ومنها ما وصل بطريق ظني فكان المتواتر والآحاد، وقد عني المسلمون منذ العصر الأول بنقل أقوال النبي وأفعاله وتقاريره، وعنوا بفحص الرواة، وفحص ما ينقلون عن النبي، وقد نقلت الأحاديث عمن عاينوا النبي، وحضروا مشاهده، ثم عن تابعيهم، ثم عمن جاؤا بعدهم.

وقد قسمها الأصوليون بحسب روايتها إلى قسمين: قسم متصل السند، وقسم غير متصل السند، والمتصل السند اختلف في تقسيمه، فذهب الشافعية إلى أنه يقسم إلى متواتر وآحاد، وذهب الحنفية إلى تقسيمه إلى ...

⁽١) انظر: إرشاد الفحول/ ٣٣.





متواتر ومشهور وآحاد، وأيما كان الأمر فعلى مذهب الشافعية والحنفيـــة أن خبر الآحاد من أقسام السنة.

وبالتالي وضحت علاقة خبر الآحاد بعلم أصول الفقه، فخبر الآحاد مرتبط بحجية السنة إذ معظم السنة أخبار آحاد يستنبط منها الأحكام، ولم يخالف في حجية العمل بخبر الآحاد أحد ممن مضى من أهل العلم بعد رسول الله - الله عنه الخلاف حدث بعدهم (۱)، ولما كانت سنة الآحاد مثاراً للحديث حول مدى الاحتجاج بها وكانت در استى أصولية أحببت أن أدلي برأيي في هذا البحث فكان «حجية خبر الآحاد عند الأصوليين».

وهذا البحث يشتمل على تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة: في بيان أهمية السنة، وعلاقة خبر الآحاد بعلم الأصول.

الفصل الأول: بيان المقصود بخبر الآحاد، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: ما يفيده خبر الآحاد.

الفصل الثاني: حجية خبر الآحاد في العقائد، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأدلة الدالة على وجوب الاحتجاج يخير الآحاد في العقائد.

⁽۱) انظر: المستصفى (۱/۰۰۱).



المبحث الثاني: شبه منكرى الأخذ بخبر الآحاد في العقائد.

الفصل الثالث: حجية خبر الآحاد في الأحكام، ويشتمل على مبحثين:

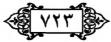
المبحث الأول: الأدلة الدالة على وجوب الاحتجاج بخسير الآحاد في الأحكام.

المبحث الثاني: شبه منكري الاحتجاج بخبر الآحاد في الأحكام. الخاتمة، وتتضمن أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يجعل ما كتبته في كفة حسناتي ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَدِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفِّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتُ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ (١).

﴿ رَبُّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالَادَيُّ ﴾ (١).

⁽٢) سورة نوح، آية: رقم (٢٨).



⁽١) سورة النحل، آية: رقم (١١١).



الفصل الأول

بيان المقصود بخبر الآحاد

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحًا. المبحث الثاني: فيما يفيد خبر الآحاد.

المبحث الأول

تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحًا

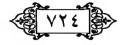
أولاً: تعريف الخبر لغة:

الخبر الغة: بالتحريك واحد الأخبار، وهو: ما أتاك من نبا عمن تستخبره، سأله عن الخبر: طلب أن يخبره (١).

الواحد: هو أول العدد، مأخوذ من اسمه، خبر رواه واحد عن واحد عن واحد عن واحد عن واحد عن واحد والجمع وحدان، وأحدان، والأصل وحدان فقلبت الواو همزة (١). ثانيًا: تعريف خبر الواحد اصطلاحًا:

عرف جمهور المحدثين والأصوليين خبر الواحد بأنه. ما لم يجمع

⁽٢) انظر: لسان العرب (٨/ ٤٧٧٩)، القاموس المحيط (١/ ٣٥٦)، مختـــار الصحـاح (ص/ ٢٥٠) مادة وحد.



⁽۱) انظر: نسان العرب (۱۰۹۰/۲) مادة (خبر)، القاموس المحيط (۱۷/۲)، مختار الصحاح (ص/۱۳۱).



شرط التواتر^(١).

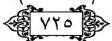
وشرط التواتر هو الموجود في تعريف الخبر المتواتر (٢).

وهو: «ما رواه جمع لا يمكن تواطؤهم وتوافقهم على الكذب عن مثلهم من أوله إلى آخره، ومستند روايتهم الحس، وأفاد خبرهم العلم لسامعه $\binom{7}{}$.

وخبر الواحد ليس المراد به أن يرويه الواحد فقط، وإن كان موضوع خبر الواحد في اللغة يقتضي وحدة المخبر الذي ينافيه التتنية والجمع، لكن وقع الاصطلاح به على كل ما لا يفيد القطع، وإن كان المخبر به جمعًا إذا نقصوا عن حد التواتر (1).

قال الحافظ ابن حجر ($^{(\circ)}$ – رحمه الله -: «خبر الواحد في الاصطلاح: ما لم يتواتر، سواء كان من رواته شخص واحد أو أكثر $^{(r)}$.

⁽١) انظر: فتح الباري (١٥/٩) (٢٣٣/١٣ – ٣٢٢).



^{(&#}x27;) انظر: الكفاية (ص٠٥)، نزهة النظر (ص٢٦)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣١/١)، الإحكام في أصول الأحكام (٢١/٣)، المستصفى (١٤٥/١)، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد (٢٥/١)، شرح تنقيسح الفصول (ص٣٥٦)، نهايسة السول (٣/٣٠)، شرح الكوكب المنيز (٣٤٥/٢)، كشف الأسرار (٣٧٠/٣) البحر المحيط (١٩٥/٢).

 $^{(^{\}mathsf{Y}})$ انظر: إرشاد الفحول (ص/ $^{\mathsf{Y}}$).

^{(&}quot;)انظر: نزهة النظر (ص/٢١)، إرشاد الفحول (ص/٤٧).

⁽¹⁾ انظر: البحر المحيط (٤/٢٥٥ - ٢٥٦).

^(°) هو: أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلاني المصري، شيخ الإسلام، الحافظ، الإمام، صاحب التصانيف المشهورة، توفي سنة ٨٥هـ.

انظر: ترجمته في: ديل تذكرة الحفاظ (ص٣٨٠)، والجواهر والسدرر (٢٨٠).



ويلاحظ أن تعريف خبر الواحد مقابل للمتواتر، وعليه فخبر الواحد ما اختل به شرط من شروط المتواتر، ولذلك قال ابن السمعاني (۱) في تعريفه: «ما أخبر به الواحد والعدد القليل الذين يجوز عليهم المواطأة على الكذب» (۲).

ويخرج عن تعريف الواحد الصور الآتية:

١ – بأن لا يكون المخبر جماعة.

٢ - أو يكون المخبر جماعة، لكن لم يفد خبر هم العلم.

٣ - أو يكون الخبر يفيد العلم، لكن لا بنفسه، بل بالقرائن الزائدة (٦).

وقسم العلماء الخبر من ناحية وصوله إلينا إلى قسمين: آحاد – ومتواتر (١). وأن القسمة ثنائية، ولا واسطة بينهما (١).

وخبر الآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث عدد رواته في كل

⁽۱) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تفقه على مذهب أبي حنيفة، ثــم انتقل إلى مذهب الشافعي، صنف في التفسير والأصول، ومن أبرز مؤلفاته «القواطع» في أصول الفقه. توفي سنة ٤٨٩هـ.

انظر: ترجمته في: طبقات الشافعية (٢١/٤)، الفتح المبين (٢٧٩/١). (٢)انظر: قواطع الأدلة (ص/٦٣٩).

⁽٣) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١٥٥/١).

⁽٤) هناك تقسيمات أخرى للخبر من ناحية الحكم عليه صحة وضعفًا، ينقسم إلى: صحيح، حسن، ضعيف، ومن ناحية استنباط الحكم: قول، فعل، تقرير. انظر: نكست الزركشي على ابن الصلاح (ص/١١٠).

⁽٥) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/٥٥)، الكفاية (ص/٥٠)، نزهة النظو (ص/١٨) وما بعدها، شرح النووي على صحيح مسلم (١٣١/١).



طبقة:

- المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقات السند، ما لم
 يبلغ حد التواتر، ويسمى مستفيضًا.
 - ٢ العزيز: ما رواه اثنان عن اثنين في كل طبقة من طبقات السند.
- ٣ الغريب: ما تفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند^(١).

وعلى هذا فلا يفيد وصفه بأنه حديث آحاد أنه مروي عــن واحــد دائمًا كما سبق.

⁽۱) انظر: نزهة النظر (ص/۲۳ - ۲۵).



المبحث الثاني

فيما يفيده خبر الواحد

اختلف العلماء فيما يفيده خبر الواحد العدل إذا أخبر بخبر، ماذا يفيد خبره العلم أو الظن؟ فمنهم من نفى حصول العلم بخبر الواحد مطلقًا، وقال: إنما يفيد الظن. ومنهم من أثبته مطلقًا في جميع الأخبار الثابتة الصحيحة، ولم يخصه بواحد معين.

ومنهم من توسط فرأى أنه - أصلاً - يفيد، لكن قد يفيد العلم إذا أحاطت به القرائن، كأخبار الصحيحين.

ومعنى يفيد العلم أي يقطع بثبوته، ومعنى يفيد الظن لا يقطع بثبوته.

تحرير محل النـزاع:

١ - خبر الواحد: إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم، وهو الحديث المشهور. وهو مذهب جمهور السلف والخلف^(١).

والعلم هنا حصل بإجماع الأمة على صحته، فإن الإجماع لا يكون على خطأ(١).

قال ابن أبي العز الحنفي (٢): - رحمه الله -: «وخبر الواحد إذا

⁽۱) انظر: الكفاية (m/m) شرح العقيدة الطحاوية (m/m)، إرشاد الفحول (m/m) مجموع الفتاوى (m/m).

⁽٢) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٣٦٤/١)، مجموع الفتاوى (٨/١٤).

⁽٣) هو: على بن على بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي، فقيه، قاض، مـــن =



تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقًا له يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة... ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»(١).

٢ – خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العمل؛ لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقة. وإجماع الأمة معصوم من الخطأ؛ لأنها لا تجتمع على ضلالة (٢).

T – الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم النظري. وقد صــرح بـه جماعة من الأصوليين، واختاره الآمدي، والرازي ($^{(7)}$). وذكر الحافظ ابــن حجر رحمه الله أن الخبر المحتفى بالقرائن المفيد للعلم أنواع ($^{(1)}$). منها:

أ – ما أخرجه الشيخان – البخاري ومسلم – في صحيحيهما ما لم يبلغ حد التواتر – ما لم ينتقد عليهما – فإنه احتف به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق.

ب - ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعيف

انظر ترجمته في: الدرر الكامنة (٨٧/٣)، هدية العارفين (٨١/١).

⁻مؤلفاته شرح الطحاوية. توفي سنة (٧٩٢هـ).

⁽١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص/٣٩٣ - ٣٩٣).

⁽۲) انظر: مجموع الفتاوي (۱۸/۹۶)، البحر المحيط (1/27 - 227)، التمهيد (1/27 - 327)، التمهيد (1/27 - 327).

⁽٣) انظر: البرهان (١/٢٥)، الإحكام في أصول الأحكام (٢/٣)، المحصول (٢/٢٠)، شرح العضد (٢/٢٥)، الفصول في الأصول (٢/٠٥)، البحر المحيط (٤٧/٤)، تيسير التحرير (٣٦/٣)، جمع الجوامع (٢/١٣).

⁽٤) انظر: نزهة النظر (ص/٢٦ - ٢٧)، النكت لابن حجر (١/٣٧٧ - ٣٧٨).



الرواة والعلل.

جـ - ومنها المسلسل بالأئمة الحفاظ - حيث لا يكون غريبًا - كحديث يرويه الإمام أحمد ابن حنبل مثلاً، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك، فإنه يفيد العلم عند سامعيه بالاستدلال من جهة جلالة رواته.

وقد حمل أكثر العلماء - رحمهم الله - كلام الإمام أحمد - رحمه الله - بأن خبر الواحد يفيد العلم مطلقًا. فيما إذا نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدائتهم، ونقل من طرق متساوية، وتلقته الأمة بالقبول (١).

محل الخلاف:

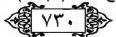
محل الخلاف في إفادة خبر الواحد العلم أو الظن، إنما هو في الخبر الذي لم ينضم إليه ما يقويه من القرائن، ولم تتلقه الأمة بالقبول، ولم ينعقد الإجماع على العمل بمقتضاه.

فمثل هذه الأخبار هي التي جرى فيها الخلاف.

قال الشوكاتي (٢) رحمه الله:

«اعلم أن الخلاف الذي ذكرناه في أول هذا البحث من أن خبر الآحاد إفادة الظن، مقيد بما إذا كان الخبر خبرًا واحدًا لم ينضم إليه ما

اتظر: ترجمته في: الفتح المبين (١٤٤/٣)، الأعلام (٢٩٨/٦).



⁽١) انظر: الروضة (١/٣٦٤).

⁽٢) هو: محمد بن على بن عبد الله الشوكاني الصنعاني المحددث الفقيه المجتهد الأصولي، صاحب التصانيف الكثيرة، توفي سنة ١٢٥٠هـ.



يقويه، وأما إذا انضم ما يقويه، أو كان مشهوراً، أو مستفيضاً، فلا يجوي فيه الخلاف المذكور (١). ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم؛ لأن الإجماع عليه قد صدره من المعلوم صدقه، و هكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، فكانوا بين عامل به، ومتأول له، ومن هذا القسم أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، فإن الأمة تلقت ما فيها بالقبول، ومن لم يعمل بالبعض من ذلك فقد أوله، والتأويل فرع القبول» (١).

⁽١) هذا الذي قرره الشوكاني هو المشهور في هذه المسألة، وإن كان الخلاف جاريًا أيضًا في خبر الواحد مطلقًا.

⁽۲) انظر: إرشاد الفحول (ص/٤٩ – ٥٠).



المذاهب في هذه المسألة:

المذهب الأول:

يفيد العلم بنفسه (١).

وهو قول أكثر المحدثين، وجمهور أهل الظاهر، ورواية عن الإمام أحمد $\binom{(7)}{7}$ عن داود داود والحسين بن علي والحارث المحاسبي $\binom{(7)}{7}$ ، قال: وبه نقول، وأطال في تقريره.

(١) على خلاف بينهم؛ هل هو مطرد في كل خبر واحد، أو يوجد في بعسض أخبسار الآحاد لا في الكل، وهو قول لبعض أصحاب الحديث. اتظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣٢/٢).

(٢)حمل أكثر العلماء قول الإمام أحمد رحمه الله على أخبار مخصوصة، انظر: شرح مختصر الروضة ($(1 \cdot 1)$)، المدخل لمذهب الإمام أحمد ((-1))، والروايسة الأخرى هي أنه لا يحصل العلم به كالقول الثاني.

انظر: الروضة (٣٦٢/١)، العدة (٨٩٨/٣)، وضعف ابـــن القيــم وغــيره الرواية الثانية التي لا تفيد العلم.

انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص/٢٤٢ - ٤٦٣)، المسودة (ص/٢٤٢)، وجعل الطوفي أظهر الروايتين أنه لا يحصل به العلم. والله أعلم. انظر: (شرح الروضة ٢٠٠٢).

(٣) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، الفقيه المجتهد. له كتب شهيرة، من أهمها المحلى. توفى سنة ٢٥٦هـ.

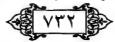
انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١١٤٦/٣)، الفتح المبين (١٥٥/١).

(٤) هو: داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري، إمام أهل الظاهر. لــ مذهـب مستقل نسب إليه، وتبعه عليه جماعة. توفي سنة ٧٧٠هـ.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٢/٢٧٥)، والفتح المبين (١٦٧/١).

(٥) هو: الحسين بن على بن يزيد الكرابيسي، فقيه بغداد. توفي سنة (٢٤٨هـ). اتظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٢١١/٨)، سير أعلام النبلاء (٢٩/١٢).

(٦) هو: الحارث بن أسد المحاسبي البغدادي، الزاهد كان إمام المسلمين في الفقه-





وحكاه ابن خويز منداد (١) عن مالك ^(١).

قال ابن القيم (٣): «فممن نص على أن خبر الواحد يفيد العلم: مالك، والشافعي، وأصحاب أبى حنيفة....» (١).

المذهب الثاني:

أنه يفيد الظن، فلا يوجب العلم مطلقًا.

وهـو مـذهب جمهـور الأصوليين، والفقهاء، والأكثريـن مـن

-والتصوف والحديث والكلام. صاحب التصانيف الزهدية. توفي سنة ٢٤٢هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٢/٥/٢)، وفيات الأعيان (٣٤٨/١)، صفة الصفوة (٣٦٧/٢).

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد، الإمام العالم المتكلم، الفقيه الأصولي، ألف في الخلاف، وفي أصول الفقه.

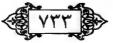
انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية (ص/١٠٣).

- (۲) انظر: الإحكام لابن حرم (۱/۷۱)، الرسالة (ص/۲۱)، العدة (۹۹/۳)، العددة ((7/2))، المسودة ((7/2))، روضة الناظر ((7/2))، التمهيد ((7/2))، التمهيد ((7/2)).
- (٣) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الملقب بشمس الدين ابن قيم الجوزية، فقيه، حنبلي، أصولي، محدث، نحوي، أديب، ولد سنة ١٩١هـ كان عالمًا بـالخلاف ومذهب السلف، توفى سنة ٧٥١هـ.

من مصنفاته: إعلام الموقعين عن رب العالمين، وإغاثة اللهفان في مصائد الشيطان.

انظر ترجمته في: شذرات الذهب (١٦٨/٦)، الفتح المبين (١٦١/٢).

(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص/٤٥٧).





المتأخرين (١).

وعزاه النووي^(۱) إلى الأكثرين والمحققين^(۱). وقال به ابن برهان^(۱)، والعز بن عبد السلام^(۱)، وابن عبد البر^(۱).

(۱) انظر: الإحكام لابن حزم (۱۰۷/۱)، أصول السرخسي (۱/۲۱/۱)، قواطع الأدلية (ص/٦٤٣)، كشف الأسرار (۲/۲۷)، فواتح الرحموت (۱۲۱/۲)، شرح الكوكب المنير (۲۲۸/۳)، روضة الناظر وجنة المناظر (۲۲۲/۱)، إحكام الفصول (ص٤٢/۳)، البرهان (۹۹/۱)، الإحكام في أصول الأحكام (٣٢/٣)، المعتمد (ص٤٢/٣)، المسودة (ص/٣٤)، فصول البدائع (۲۱۷/۲)، إرشاد الفحول (ص/٨٤)، التبصرة (ص/٢٩٨).

(٢)هو: يحيى بن شــرف بن مري النووي، الإمام المحدث الفقيه الشافعي، شـرح صحيح مسلم، مات سنة (٦٧٦) هـ.

انظر ترجمته في: الفتح المبين (٨٤/٢).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢٠/١).

(٤)هو: أحمد بن علي بن برهان البغدادي الشافعي المعروف بـــابن برهـــان، الفقيـــه الأصولي المحدث، توفي منة ١٨٥هــ.

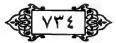
انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٤٢/٤)، الفتح المبين (١٦/٢).

(٥) هو: عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، الملقب بسلطان العلماء، الفقيه الأصولي المحدث، صاحب القواعد الكبرى والصغرى. توفي سنة ١٦٠هـ.

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٥٠/٥)، الفتح المبين (٧٦/٢).

(٦) انظر: الوصول إلى الأصول (١٧٢/٢)، نكت الزركشي علي ابين الصلاح (٣٦١/١)، التمهيد (٢/١٧).

وابن عبد البر هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد السبر النمري القرطبي، إمام زمانه في الحديث والأثر، صاحب التصانيف الكثيرة أشهرها التمهيد، توفى سنة ٤٦٣هـ.





الأدلسة

أدلة المذهب الأول:

استدل القائلون بأن خبر الواحد يفيد العلم بأدلة كثيرة؛ نقلية وعقاية، ومن ذلك ما يلي:

أولاً: من القرآن:

١ - قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ
 لَمْ تَفْعَلُ فَمَا بَلَّضْتَ رسالتَهُ ﴾ (١).

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (١). وقال النبي - الله - : «بلغوا عنى ولو آية» (٢).

وجه الاستدلال:

أن البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلغ، ويحصل به العلم، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد، فإن الحجة إنما تقوم بما يحصل به العلم، وقد كان رسول الله - الله عنه فتقوم بما يحصل به العلم، وقد كان رسول الله - الله عنه الواحد من الصحابة يبلغ عنه فتقوم بما يحصل به العلم، وقد كان رسول الله - الله عنه الواحد من الصحابة يبلغ عنه،

⁼ انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١١٢٨/٣)، شـجرة النـور الزكيـة (ص/١١٩).

⁽١) سورة المائدة، الآية: رقم (٦٧).

⁽٢) معورة النور، آية: رقم (٥٤).

⁽٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٢٧٥/٣).



فتقوم الحجة على من بلغه، وكذلك قامت حجته علينا بما بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسننه، ولو لم يفد العلم لم تقم علينا بذلك حجة (١).

٢ - قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةٌ فَلَوْلا نَفَرَ مِسِنْ
 كُلِّ فِرْفَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إلَيْهِمْ
 لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (٢).

وجه الاستدلال:

أن الطائفة تقع على الواحد فما فوقه، فأخبر أن الطائفة تنذر قومهم إذا رجعوا إليهم والإنذار الإعلام بما يفيد العلم (٢).

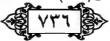
٣ - قال تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِنَّا الظُّنَّ ﴾ (٥).

وجه الاستدلال:

أنه نهى عن انباع غير العلم، وذم على انباع الظـــن. ولــم يـــزل الصحابة ومن بعدهم يقفون أخبار الآحاد، ويعملون بها، ولو كانت لا تفيد علمًا لكانوا قد قفوا ما ليس لهم به علم، واتبعوا الظن المنهى عنه (١).

⁽٦) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٨).



⁽١) اتظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٩) الإحكام لابن حزم (١١٢/١).

⁽٢) سورة التوبة، آية: رقم (١٢٢).

⁽٣) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٨).

⁽٤) سورة الإسراء، آية: رقم (٣٦).

⁽٥) سورة النجم، آية: رقم (٢٨).



قول آخر: إن خبر الواحد لو لم يفد العلم لما جاز اتباعه لنهيه عن التباع الظن؛ إذ لا يجوز العمل بما لا يعلمه (١). وقد انعقد الإجماع على وجوب الاتباع، فيستلزم إفادة العلم لا محالة (٢).

الاعتراض الأول:

إن وجوب العمل بخبر الواحد، واتباعه في الشرعيات، إنما كـان بناء على انعقاد الإجماع على ذلك، والإجماع قاطع، فاتباعه لا يكون اتباعًا لما ليس بعلم، ولا اتباعًا للظن (٦).

ويجاب عن ذلك: بأن هذا تسليم للدليل، وليس بجواب عنه (1)، لأن المعقاد الإجماع على وجوب العمل بخبر الواحد يدل على إفادته العلم، لأنه لا عمل بلا علم، ولا إجماع مع الظن.

الاعتراض الثاتي:

إنه يحتمل أن يكون المراد من الآيات إنما هو المنع من اتباع غير العلم فيما المطلوب منه العلم، كالاعتقادات في أصول الدين (٠).

ويجاب عن ذلك: بأنا لا نسلم أن خبر الواحد لا يثبت بـــه أصــول الدين، بل كل من الأدلة العلمية والظنية يثبت أحكام الأصول والفـــروع. ومن تتبع مسائل الخلاف في التوحيد، وأصول الفقه، وجد جميع الطوائف

⁽١) النظر: التبصرة (ص/٢٩٩)، كثنف الأسرار (٢/١٧٦).

⁽٢) القطر: كشف الأسرار (٢/١/٢).

⁽٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣٦/٣).

⁽٤) اقظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣١/٢) حاشية المحقق.

⁽٥) القطر: المحلى على جمع الجوامع بحاشية البناني (٢/ ١٣٠)، الإحكام في أصدول الأحكام (٣٦/٢)، العدة (٣/٣).



تستدل عليها بأخبار الآحاد (۱). ثم إن التفريق بين الأصول والفروع حادث، فإن المطلوب من العمليات العلم والعمل، والمطلوب من العلميات العلم والعمل، فالمسائل العلمية عملية، والمسائل العملية علمية، فإن الشارع الحكيم لم يكتف من المكلفين في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العلميات بمجرد العلم دون العلم دون العمل (۱).

الاعتراض الثالث:

أنه لا يمتنع أن يجب العمل بما لا يوجب العلم، كما يقولون في شهادة الشهود، وخبر المفتي، وترتيب الأدلة بعضها على بعصض، فإنه يجب العمل بذلك كله، وإن لم يوجب العلم (٢).

ويجاب عن ذلك: بأنه قياس مع الفارق؛ حيث إن الرواية غير بلب الشهادة وغيرها، ثم إن الأدلة السابقة قد قامت على إفادته العلم. ولا يصار إلى القياس مع وجود النص(1).

٤ - قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى * إِنْ هُو إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ إِنْ هُو إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ (٠).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١) .

⁽٦) سورة الحجر، آية: رقم (٩).



⁽١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣٦/٢) حاشية المحقق.

⁽٢) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٩٤).

⁽٣) **انظر:** التبصرة (ص/٢٩٩).

⁽٤) انظر: التبصرة (ص/٢٩٩).

 ^(°) سورة النجم، آية: رقم (٣ – ٤)

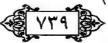


اعتراض:

اعترض على هذا بإنه إنما عنى الله بذلك القرآن وحده، فهو الدي تكفل الله تعالى بحفظه لا سائر الوحي مما ليس قرآناً، قال أبو يعلى: «إن هذا إشارة إلى القرآن، وذلك مقطوع على صحته، فأما غيره من الأخبار الشرعية فلا يدل على ذلك قول النبي - الله -: «من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده في النار» (٢) فلو لا خوفه من دخول الكذب لم يتوعد عليه (٢).

ويجاب عن ذلك: بأن هذا تخصيص للذكر بلا دليل، لأن الله تعالى يقول عن السنة: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ (١). فأطلق الذكر على السنة التي فيها بيان لمجمل القرآن، وتخصيص لعمومه، وتقييد لمطلقه، فإن كان بيانه - ﴿ الذلك المجمل غير محفوظ، لضاعت أكثر

⁽٤) سورة النحل، آية: رقم (٤٤).



⁽١) اتظر: الإحكام لابن حزم (ص/١٠٧).

⁽٢) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يكره في النياحة على الميت (٢/٢) الحديث رقم (١٠٢/١)، ومسلم في صحيحه، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسوله الله (١٠/١) الحديث رقم (٤).

⁽٣) اتظر: العدة (٣/٤٠٤)، الإحكام لابن حزم (ص/١٠٧).



الشرائع الثابتة بالسنة وحدها(١).

وإن المقصود بالحفظ هو ما هيأه الله من علماء وجهابذة يبينون ما دخل في السنة مما ليس منها، ولا يعني ذلك وجود الكذب والتحريف فيها، فقد وجد من حرف في القرآن فرد عليه العلماء. والله أعلم.

قال تعالى: ﴿ إِنَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُ وَا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَا فَتَنِيَّنُوا ﴾ (٢).

وجه الاستدلال: لو كان خبر الواحد العدل لا يفيد العلم لأمر بالتثبت حتى يحصل العلم⁽⁷⁾.

ثاتيًا: من السنة:

ا - بعثه - الله الله الله الله الله الله الله فائك فأعلمهم...» الحديث (١).

وجه الاستدلال: أن رسول الله - الله - أرسل رجلاً واحدًا يبلغ شرائع الإسلام، وقد قامت الحجة على أهل الكتاب بهذا الرجل، فلو كان مثل هذا البلاغ لا يفيد علمًا، لم تكن الحجة على أي إنسان يبلغه عن الله

⁽١) اتظر: الإحكام لابن حزم (ص/١٠٩ - ١١٠).

⁽٢) مىورة الحجرات، آية: رقم (٦).

⁽٣) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٨).

⁽٤) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائه الناس في الصدقة (٢/٥٢) الحديث رقم (١٣٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ص/٣٠) الحديث رقم (٩).



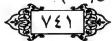
تعالى، أو عن رسول الله - الله عن رسول الله -

٢ – عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – قال: «بينما الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله – قله أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم للشام، فاستداروا إلى الكعبة» (٢).

وجه الاستدلال: أنهم قبلوا خبره، وتركوا الحجة التي كانوا عليها واستداروا إلى القبلة، ولم ينكر عليهم رسول الله - الله على أمر مقطوع به من القبلة الأولى، فلو لا حصول العلم لهم بخبر الواحد لم يتركوا المقطوع به المعلوم لخبر لا يفيد العلم (٦).

وكذلك يفرقون بين الصحيح والضعيف؛ حيث يذكرون الصحيح

⁽٤) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٨).



⁽١) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٩).

⁽٢) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التمني، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق (٢/٢١) الحديث رقم (٦٨٢٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب تحويل القبلة (٣٧٥/١) الحديث رقم (٣٢٥).

⁽٣) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٧٧).



بصيغة الجزم، والضعيف بصيغة التمريض؛ سواء في إفادة الظن، ومما فرقوا بينهما في الصيغ، وهذا دليل على أن ما صح من الأخبار فهو مقطوع بصحته، وما سواه فهو ظن لا يفيد العلم(١).

أدلة المذهب الثاني:

استدل القائلون بأن خبر الواحد يفيد الظن، ولا يوجب العلم مطلقًا، بما يلى:

أولاً: أن يعلم ضرورة أنا لا نصدق كل خبر نسمعه (٢).

ويجاب عن هذا الدليل:

بأن القائلين بإفادة خبر الواحد العلم لم يقولوا: إن كل خبر واحد يفيد العلم، بل اشترطوا في الخبر أن يرويه العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة، وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر الواحد العدل، أما الفاسق فلا مجال للاحتجاج بحديثه البتة (٦).

تُاتيًا: لو كان خبر الواحد مفيدًا للعلم الأفاده كل خبر، كما أن خبر التواتر لما كان موجبًا للعلم كان كل خبر متواتر كذلك(1). فدل علي أن العلم العلم الواحد.

⁽٤) انظر: الإحكام في أصـول الأحكام (٣٢/٢)، المعتمد (٢/٢٥)، التبصرة (ص/٢٩٩).



⁽١) انظر: مختصر الصواعق (ص/٧٨).

⁽۲) أنظر: المستصفى (۱/۵/۱)، روضة الناظر وجنة المناظر (۳۱۳/۱)، التمــــهيد (۲۹/۳).

⁽٣) انظر: الكفاية (ص/٧٨)، روضة الناظر وجنة المناظر (٣٦٥/١).



ويجاب عن هذا الدليل:

بأن هذا قياس، وهو قياس تمثيلي غير مفيد للعلم(١).

ثالثًا: أنا لا نجد في أنفسنا من خبر الواحد العدل سوى ترجح صدقه على كذبه من غير قطع، وذلك غير موجب للعلم (٢).

ويجاب عن هذا الدليل:

إن لمنازعهم أن يقول ترجيح صدقه على كنبه دليل على أنه يجد في نفسه العلم بذلك، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر (٦).

رابعًا: أنه يجوز الخطأ والسهو والكذب على الواحد فيما ينقله، فــــلا يجوز أن يقع العلم بخبر هم(1).

ويجاب عن هذا الدليل:

بأن خبر العدل عن مثله إلى رسول الله - الله على جاز فيه كذب الراوي أو غلطه، إلا أن جانب الصدق يترجح فيه، لأن الله قد قيض لحفظ أحاديث رسول الله - الله علماء يكشفون خطأه، ويميزون صدق من كذبه (٠).

قال السرخسي(١) - رحمه الله -: «ينبغي أن يثبت ترجيح الصدق

⁽١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣٢/٢).

⁽٢) اتظر: المرجع السابق.

⁽٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣/٢).

⁽٤) انظر: التبصرة (ص/٢٩٩)، شرح الكوكب المنير (٣٤٨/٢)، التمهيد (٣٩/٣).

⁽٥) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص/٤٨٨).

⁽٦) هو: شمس الأثمة أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، أمن كبار فقهاء



في خبر كل عدل كرامة لرسول الله - الله - الله الله عدل عدل الله عد

خامسًا: لو كان خبر الواحد يوجب العلم لما روعي فيه شسر اثط الإسلام والعدالة كما في خبر التواتر (٢).

قال ابن قدامة (7): «و لا استوى في ذلك العدل والفاسق كما في المتواتر»(1).

الحنفية، نسبته إلى (سرخس) من إقليم خراسان، وقد تعرض للسجن من قبل أحد الولاة بسبب كلمة نصحه بها، توفى سنة (٤٨٣هـ).

من مصنفاته: «المبسوط» في الفقه، أصول السرخسي» في أصــول الفقــه، «شرح السير الكبير».

- (١) انظر: أصول السرخسى (١/٣٢٥).
- (۲) انظر: المعتمد (7/77)، الإحكام في أصول الأحكام (77/7)، التبصرة (07/7)، العدة (17/7)، العدة (17/7)، العدة (17/7)، العدة (17/7)، العدة (17/7)، العدة (17/7)
- (٣) هو: عبد الله بن محمد بن قدامة (المقدسي الدمشقي الحنبلي، موفق الدين أبو محمد، فقيه من أكابر الحنابلة، كان موصوفًا بالثقة والعلم والنبل وكمال العقل وشدة التثبت، توفى منذ ٢٠هـ بدمشق.

من أهم مصنفاته: «المغني» شرح مختصر الخرقي في الفقه، و «روضية الناظر» في أصول الفقه، و «لمقنع» وذم ما عليه مذعو التصوف»، و «ذم التاويل والموسوسين».

اتظر ترجمته في: شذرات الذهب (٨٨/٥)، الذيل على طبقات الحنابلة (١٣٣/٢)، الإعلام (٦٧/٤).

(٤) انظر: روضة الناظر جنة المناظر (٣٦٣/١).



ويجاب عن هذا الدليل:

بأن هذا يرجع إلى قياس العكس، وهو غير مفيد للعلم.

سادساً: لو كان مفيدًا للعلم لما صحورود خبرين متعارضين لاستحالة اجتماع الضدين، ولأن العلمين لا يتعارضان (۱).

ويجاب عن هذا الدليل:

بأن التعارض في خبر الواحد لا يسوغ فيه إلا كما يسوغ في الأخبار المتواترة، وآي الكتاب»(٢).

جواب آخر:

أنه يمنتع أن يوجد في الشرع خبران متعارضين من كل وجه، بحيث لا يكون مع أحدهما ما يرجح به على الآخر، وإن وجد فدليل على أن أحدهما ناسخ للآخر، إذا لم يمكن الجمع بينهما بحال^(٦).

سابعًا: أنه لو أفاد لحصل العلم بنبوة من يخبر بكونه نبيًا من غير حاجة إلى معجزة دالة على صدقه (1).

ويجاب عن هذا الدليل:

بأن النبوة أمر في غاية الندرة، ونهاية العظمة، والعادة تحيل صدق مدعيها من غير معجزة دالة على صدقه، لأنه يخبرنا عن الله تعالى، أما

⁽۱) انظر: روضة الناظر جنة المناظر (١/٣٦٣)، الإحكام في أصدول الأحكام (٣٣/٢).

⁽٢) انظر: روضة الناظر جنة المناظر (٣٦٥/١).

⁽٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣٢/٢).

⁽٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣/٢)، التبصرة (ص/٢٩٩)، العدة (٤) النظر: (٣/٢/٣)، العدة (٤٥).



من يخبر عن رسول الله به - فإنما يشترط فيه ما اتفق عليه من العدالة والإسلام والحفظ والضبط(١) وغيرها.

ثامنًا: أنه لو أفاد العلم لجاز نسخ القرآن والأخبار المتواترة به، لكونه بمنزلتهما في إفادة العلم(٢).

ويجاب عن هذا الدليل:

بعدم التسليم، حيث إن من العلماء من قال بأن خبر الواحد العدل ينسخ القرآن والسنة المتواترة، و لا أدل على ذلك من قصة أهل قباء حيث نسخت قبلتهم بخبر الواحد، فقد قال في المسودة: «ذكر ابن عقيل^(r) عدن أحمد رواية أخرى بجواز النسخ بأخبار الآحاد احتجاجًا بقصة أهل قباء، وبه قال أهل الظاهر»(1).

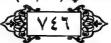
«والتحقيق الذي لاشك فيه هو جواز وقوع نسخ المتواتر بالأخبار الصحيحة الثابت تأخرها عنه والدليل الوقوع»(٥).

الترجيح:

بعد عرض أدلة القولين ومناقشتها به يترجح، والله أعلم:

- أن خبر الواحد العدل الثابت يفيد العلم، وهذا العلم النظري استدلالي

⁽٥) انظر: مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص/٨٦).



⁽١) انظر: التقرير والتحبير (٢/٢/٢).

 ⁽٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٣٣/٢)، روضة الناظر جنة المناظر

^(1\777)

⁽٣) هو: على بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي، شيخ الحنابلة في وقته. توفي مسنة ٥١٣ هـ.

انظر ترجمته في: هدية العارفين (٥٧/١)، الأعلام (٣١٣/٤).

⁽٤) انظر: المسودة (ص/٢٧٤).



كما قاله القاضي أبو يعلى (١) لا من جهة الضرورة، ولا يعني أن كل خبر واحد يفيد العلم، وإنما الخبر الذي توافرت فيه شروط الصحة من أول السند إلى منتهاه، وسلم من القوادح. أو تلقته الأمة بالقبول من غير نكير منها عليه، وسواء كان في الصحيحين أو غير هما.

- ومن أقوى ما يرجح افادته للعلم هو ثبوت نسخ المقطوع بخبر الواحد.

قال في المسودة (۱): «ومما يحقق أن خبر الواحد الواجب قبوله يوجب العلم قيام الحجة القوية على جواز نسخ المقطوع به، كما في رجوع أهل قباء عن القبلة التي كانوا يعلمونها ضرورة من دين الرسول علمونها ضرورة من دين الرسول علمونها ضرورة من دين الرسول

وأصحاب القول الأول لا يفرقون في الأخبار الأحادية بين العلم والعمل، فلا يقولون هذا الخبر يفيد العمل ولا يفيد العلم، بل هم يرون أن الخبر، إما صحيح ثابت عن رسول الله - الله الله علمًا وعملًا، وإما مردود غير ثابت فلا يقبل ولا يعمل به.

فهذا الإمام أحمد - رحمه الله - لما قبل له: هاهنا إنسان يقول: إن الخبر يوجب عملاً ولا يوجب علماً، عابه، وقال: ما أدري ما هذا. قال القاضي أبو يعلى (٢): «وظاهر هذا أنه سوى بين العلم والعمل».

انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (١٩٣/٢).



⁽١) انظر: العدة (٣/٠٠٠)، المسودة (ص/٢١٩).

⁽۲) (ص/۲۲۳).

⁽٣) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء القاضي أبو يعلى، عالم عصـــره فـــي الأصول والفروع، توفي سنة ٤٥٨هــ.



الفصل الثاني

حجية خبر الأحاد في العقائد

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: الأدلية الدالية على وجوب الأخذ بخبر الآحساد في العقائد.

البحث الثاني: شبه منكري الأخذ بخبر الآحاد في العقائد.

حجية خبر الأحاد في العقائد

ترتب على خلاف العلماء فيما يفيد خبر الآحاد اختلافهم في الاحتجاج بخبر الآحاد يفيد العقائد فمن ذهب إلى أن خبر الآحاد يفيد العلم قال بالاحتجاج به في العقائد ومن قال بأن خبر الآحاد يفيد الظن قال بعدم الاحتجاج به في العقائد.

وبالتالي فنحن أمام مذهبين في الاحتجاج به في العقائد مذهب أوجب الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد، ومذهب أنكر الاحتجاج بخبير الآحاد في العقائد.





المبحث الأول

الأدلة الدالة على وجوب الأخذ بخبر الآحاد في العقائد

استدل الذين أوجبوا الأخذ بأخبار الآحاد في العقيدة بأدلة كثيرة.

فذكر الدكتور/ عمر الأشقر أن الشيخ ناصر الدين الألباني ساق عشرين وجهًا تدل على ذلك.

ولكننا نركز على أهم الأدلة التي استداوا بها، ونذكر منها ما يلي: أولاً: أدلة الكتاب:

١ - قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَةٌ فَلَوْلا نَفَرَ مِسِنْ
 كُلِّ فِرْفَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ
 نَطَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١).

وجه الدلالة:

أن الطائفة تطلق على الواحد فما فوق في اللغة. وذكر الإمام البخاري أن الرجل يسمى طائفة لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَةَ النَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأُصلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَالَتُلُوا اللَّهِ مَا يُنْهُمَا فَإِنْ فَاعَتْ فَأَصلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ (٢).

فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية (٦).

⁽١) مىورة التوبة، آية: رقم (١٢٢).

⁽٢) سورة الحجرات، آية: رقم (٩).

⁽٣) مدحيح البخاري بشرح فتح الباري (٢٣١/٣).



فأفادت الآية أن الطائفة تنذر قومها إذا رجعت إليهم، والإندار: الإعلام بما يفيد العلم، وهو يكون بتبليغ العقيدة وغيرها مما جاء به الشرع.

وإذا كان الرجل يؤخذ بما يخبر به من أمور دينية، كان هذا دليلاً على أن خبره حجة، والتفقه في الدين يشمل العقائد والأحكام بل إن التفقه في العقيدة أهم من التفقه في الأحكام (١).

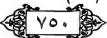
٢ - قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهِ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَ عَتُمْ فِي شَرَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ اللَّهِ وَالرَّسُولَ ﴾ (٢).

وجه الدلالة:

أجمع المسلمون أن الرد إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته، والرجوع إلى سنته بعد مماته، واتفقوا على أن فرض هذا الرد لم يسقط بموته، فإن كان متواتر أخباره و آحادها لا تفيد علمًا ولا يقينا لم يكن للرد إليه وجه (٦)، ولما كانت أخبار الآحاد تغيد العلم كان حجة في العقيدة.

أدلة السنة:

⁽٣) انظر: مختصر الصواعق (٢/٣٥٢).



⁽١) انظر: أصل الاعتقاد (ص/٦٣)، العقيدة في الله/ (ص/٥١).

⁽٢) سورة النساء، آية: رقم (٥٩).



عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم فإن هم أطاعوك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»(١).

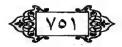
وجه الدلالة: والحديث نص في المطلوب، حيث فيه دعوة صريحة إلى التوحيد أي الإيمان بالله والرسول، والإيمان بالله ورسوله من أصول العقائد، وبالتالي فخبر الآحاد حجة في العقائد.

Y -ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي -قى - قال: «نضر الله عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» $^{(7)}$.

وجه الدلالة: ما ذكره الشافعي في رسالته بقوله: «والخطاب الفرد وهو الواحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدي عنه حلال، وحرام يجتنب، وحد يقام، ومال يؤخذ ويعطى، ونصيحة في دين ودنيا، ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظًا ولا يكون فيه فقيهًا، وأمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين مما يحتج به في أن إجماع المسلمين لازم» (٢).

وهذا الحديث هو الحديث الأول من جملة أحاديث ساقها الشهافعي للحتجاج بأخبار الآحاد في العقائد.

⁽٣) انظر: الرسالة (٤٠٣).



 ⁽۱) سبق تخریجه في (ص/۱٤).

⁽٢) أخرجه: ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب من بلغ علمًا (٨٤/١)، الحديث رقيم (٣٣٠)، والحاكم في مستدركه، كتاب العلم (١٦٢/١)، والإمام أحمد في مسنده (٩٦/٦) الحديث رقم (٤١٥٧).



وهذا الحديث عام متناول لأحاديث الأعمال والأحكام والعقائد، ولـو لم يكن الإيمان بما يثبت عنه - الله - من عقائد بأخبار الآحاد واجبًا، لما كان لهذا الأمر من النبي - الله - بتبليغ حديثه مطلقًا مضمى.

٣ - ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله - قال: «من الوفد؟» قالوا: ربيعة. قال: «مرحبًا بالوفد والقوم غير خزايا ولا ندامى»، قالوا: يا رسول الله، إن بيننا وبينك كفار مضر، فمرنا بأمر ندخل به الجنة ونخبر به من وراعنا، فسألوه عن الأشربة فنهاهم وأمرهم بأربع: أمرهم بالإيمان بالله قال: «هل تدرون ما الإيمان بالله» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة - وأظن فيه صيام رمضان - وتؤتوا من المغنم الخمس» ونهاهم عن الرباء والحنتم والمزفت والنقير، قال: «أحفظوهن من وراءكم» (١).

وجه الدلالة: ما نكره ابن حجر بقوله: «والغرض من قوله في آخره: «احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم» فإن الأمر بذلك ينتساول كل فرد، فلولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضهم عليه»(٢).

⁽۱) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أداء الخمسس مسن الإيسان (ص/٣٤) الحديث رقم (٥٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين... (ص/٢٨) الحديث رقم (٢٣).

(۲) القطر: فتح الباري (٣٤/١٣).





٤ - ما تواتر من إرسال رسول الله - الله - رسله وسعاته إلى الآفاق والملوك المجاورين لجزيرة العرب والقبائل لتبليغ الرسالة.

فمن ذلك أنه - على - بعث دحية بن خليفة الكلبي إلى هرقل عظيم بصرى، وبعث عبد الله بن حذافة السهمي بكتابه إلى كسرى، وعمرو بسن أمية الضمري إلى الحبشة، وعثمان بن العاص إلى الطائف، وحاطب بسن أبي بلتعة إلى المقوقس، وغيرهم، ولم يبعث هؤلاء إلا ليقيم بهم الحجسة على من بعثوا إليهم، ومن المعلوم أن أهم ما بعث به هؤلاء هو الدعسوة إلى التوحيد (١).

ثالثًا: دليل الإجماع:

أن الخلاف في الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد مسبوق بانعقاد الإجماع المتيقن على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات السرب تعالى والأمور العلمية الغيبية بها، فيقول ابن القيم: «فهذا لا يشك فيه مسن له خبرة بالمنقول، فإن الصحابة هم الذين رووا هدده الأحاديث، وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول، ولم ينكرها أحد منهم على من رواها، شمتعام عنهم جميع التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابع التابعين مع التابعين، هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم ونقلهم ذلك عن نبيهم، كنقلهم الوضوء والغسل من الجنابة وأعداد الصلوات وأوقاتها، ونقل الأذان والتشهد والجمعة والعيدين، فإن الذين نقلوا هذا هم الذين نقلوا أحداديث

⁽۱) انظر: خبر الواحد وحجيته د. أحمد الشنقيطي ص (۲۰۶ - ۲۰۰).



الصفات، فإن جاز عليهم الخطأ والكذب في نقلها جاز عليهم ذلك في نقلى غيرها مما ذكرناه. وحينئذ فلا وثوق لنا بشيء نقل لنا عن نبينا الله البتة، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل(١).

رابعًا: الأدلة العقلية:

1 – أن القول بأن أخبار الآحاد لا يحتج بها في العقائد قول مخالف لجميع أدلة الكتاب والسنة التي نحتج نحن وإياهم جميعًا بها على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام الشرعية، وذلك لعمومها وشمولها لما جاء به رسول الله عن ربه، سواء كان عقيدة أو حكمًا، فتخصيص هذه الأدلة بالأحكام دون العقائد تخصيص بدون مخصص، وذلك باطل، وما لزم منه باطل فهو باطل أ).

٢ - أن القول بعدم قبول خبر الآحاد في العقائد يستازم رد السنة لندرة المتواتر، ولأن كل حكم شرعي عملي يقترن به عقيدة، ولابد، ترجع إلى الإيمان بأمر غيبي لا يعلمه إلا الله تعالى، ولو لا أنه أخبرنا به في سنة نبيه - قل - لما وجب التصديق والعمل، ولذلك لم يجز لأحد أن يحوم أو يحلل بدون حجة من كتاب أو سنة، قال تعالى: ﴿ وَلا تَقُولُوا لَمَا تَصِفُ الْسِنْتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَللٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِيبَ لَي فَلْحُونَ ﴾ ("). فأفادت هذه الآية الكريم التحريم والتحليل بدون إذن منه كذب على الله تعالى، وافتراء عليه، فإذا كنا متفقين على جواز التحليل والتحريم بحديث الآحاد، وإننا به ننجو من كنا متفقين على جواز التحليل والتحريم بحديث الآحاد، وإننا به ننجو من

⁽١) انظر: أصل الاعتقاد (ص/٧٧)، مختصر الصواعق (ص/٥٠٢).

⁽٢) انظر: أصل الاعتقاد (ص/ ٦٤).

⁽٣) سورة النحل، آية: رقم (١١٦).



التقول على الله، فكذلك يجوز إيجاب العقيدة بحديث الأحـــاد، ولا فــرق، ومن ادعى الفرق فعليه البرهان من كتاب الله وسنة رسوله، ودون ذلـــك خرط القتاد (١).

٣ - أن أخبار الآحاد لو لم تفد اليقين فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمنع إثبات الأسماء والصفات بها، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يحتج بها في أحدهما دون الآخر، وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بأحاديث الآحاد في الخبريات العلميات، كما تحتج به في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا، أو أوجبه ورضيه دينًا، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة: أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عان الله وصفاته.

فأين سلف المفرقين بين البابيين؟ نعهم سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، بسل يصدون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ويحيلون على آراء المتكلمين، وقواعد المتكلفين، فهم الذين يعرف عنهم التفريق بين الأمرين فإنهم قسموا الدين إلى مسائل علمية وعملية، وسموها أصولاً وفروعًا(٢).

⁽١) انظر: خبر الواحد وحجيته، د. أحمد الشنقيطي (ص/٢١٥).

⁽٢) انظر: مختصر الصواعق (ص/٤٨٩)، خبر الواحد في التشريع الإسلامي. أبو عبد الرحمن برهون (ص/٣٨١).



المبحث الثاني

شبه منكري الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد والرد عليهم

أولاً: الذين أثكروا الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد قديمًا:

وقد ذهب جمع من العلماء (١) إلى عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد وهو مذهب أهل الكلام والأصوليين وقال القاضي عبد الجبار (١) المعتزلي عن خبر الواحد: فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا(7).

وقال البزدوري(؛): خبر الواحد لما لم يفد اليقين لا يكون حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد لأنه مبنى على اليقين وإنما كان حجة فيما قصد به

انظر ترجمته في: شنرات الذهب (٢٠٢/٣)، تاريخ بغداد (١١٣/١١)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٩٧/٥).

انظر ترجمته في: الجواهر المضيئة (٣٧٢/١)، تــــاج الـــتراجم (ص/٤١)، الفوائد البهية (ص/٢٤).

⁽١) انظر: الوصول إلى الأصول، (١٦٣/٢).

⁽٢) هو: عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمذاني، قاضي القضاة أبو الحسن، كان عالمًا في أصول الفقه، والحديث، وعلم الكلام، وكان شافعي المذهب في الفقه، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال في العقيدة توفي سنة ١٥هـ همسنة مصنفاته: شرح الأصول الخمسة، العمد في أصول الفقه، متشابه القرآن، المغني في أصول الدين، دلائل النبوة، وهو من أعظم مؤلفاته.

⁽٣) انظر: شرح الأصول الخمسة، (ص ٧٦٩).

⁽٤) هو: أبو الحسن علي بن محمد الحسين عبد الكريم بن موسى السبزدوي، فقيسه، أصولي، من أكابر الحنفية، حيث كان إمامًا لسهم بما وراء النسهر، توفي سسنة (٤٨٤هـ). من مصنفاته: شرح الجامع الكبير، شسرح الجامع الصغير، «كنسز الوصول» في أصول الفقه وهو المعروف بأصول البزدوي، وله كتاب ضخسم في التفسير.



العمل(١).

وقال الأسنوي^(۲): إن راية الآحاد إن أفادت فإنما تغيد الظن والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العملية وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين^(۲).

وقال ابن برهان: خبر الواحد لا يفيد العلم - خلافًا لأصحاب الحديث - ولا تثبت به العقائد(1).

وقال السمرقندي ($^{(*)}$: خبر الواحد لا يحتج به في العقائد لأنه يوجب الظن $^{(*)}$.

وقال أبو الوليد الباجي (٧): - في معرض مناقشته لمنكري جـواز

انظر ترجمته في الجواهر المضيئة (٨٣/٣)، والأعلام (٣١٧/٥).

⁽١) أصول البزدوي، (٤٠٨/٢).

⁽Y) هو: أبو محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي ابن عمر الأموي الإسنوي، المصري، الشافعي، سمع الحديث واشتغل بأنواع العلوم المختلفة في القاهرة، وولي وكالة بيت المال والحسبة بالإضافة إلى التدريس، توفي سنة ٧٧٧ه... من مصنفاته: الكافي المحتاج في شرح المنهاج للنووي، في الفقه ولم يكمله، «نهاية المسول شرح منهاج الأصول» للبيضاوي في أصول الفقه، «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول».

⁽٣) انظر: نهاية السول للأسنوي، (ص/٢٥٨).

⁽٤) انظر: الوصول إلى الأصول، (١٦٣/٢).

⁽٥) هو: محمد بن أحمد علاء الدين السمرقندي فقيه، حنفي، من أشهر كتبـــه تحفـة الفقهاء، وميزان الأصول، توفي سنة (٤٠هــ).

⁽٦) انظر: ميزان الأصول، (٦٤٣/٢).

⁽٧) هو: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث القرطبي، الأندلسي فقيه، مالكي، وأحد علماء الأندلس، ونسبته إلى «باجه» وهي مدينة في الأندلس، وقد



العمل بخبر الواحد -: فإن قالوا: فيجب قبول خبر الواحد في التوحيد وإعلام النبوة وما طريقه العلم لأن رسله أيضًا كانوا ينفذون بذلك إلى أهل النواحي. قال: والجواب: أن هذا غلط لأنه إنما كان ينفذ رسله بأحكام الشريعة بعد انتشار الدعوة وإقامة الحجة، وكيف يقول رسوله: إن رسول الله على يخبركم في الزكاة بكذا وكذا، وهم لا يعرفون الله ولا رسوله (١).

وهؤلاء المنكرون لهم شبه تتمثل فيما يلى:

أن خبر الآحاد يفيد الظن ويعنون به الظن الراجح لجواز خطا الواحد أو غفلته أو نسيانه والظن الراجح يجب العمل به في الأحكام اتفاقًا ولا يجوز الأخذ به عندهم في المسائل الاعتقادية ويستدلون على ذلك ببعض الآيات التي تنهي عن إتباع الظن كقوله تعالى: (إِنْ يَتَبِعُونَ إِلّا الظّنَ وَإِنَّ الظّنَ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئًا) (٢).

الجواب على هذه الشبهة:

إن الظن في هذه الآية وأمثالها ليس الظن الغالب الذي عنوه وإنما هو الشك والكذب والخرص والتخمين فقد ذكر ابن الأثير أن المراد بالظن

^{(&#}x27;بسورة النجم، الآية: (٢٨).



⁻ رحل إلى المشرق وأقام بمكة ثلاث سنين، ثم رحل إلى بغداد فأقام بها نحوا من ذلك يدرس الفقه ويسمع الحديث، ثم دخل الشام فسمع بها، ثم قدم إلى مصر فسمع بها أيضاً، ثم عاد إلى الأندلس بعلم غزير، وتولى القضاء ببعض بلدانها، وكان له شمعر جيد أيضاً، توفى سنة (٤٧٤هـ).

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢٠٨/٢)، فوات الوفيات (١٠/٢٢)، الديباج المذهب (٢٠٤/١)، شذرات الذهب (٣٤٤/٣).

ن انظر: أحكام الفصول للباجي، (ص٣٣٩).



في اللغة الشك يعرض لك في شيء فتحققه وتحكم به(١).

وذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمَ مِ اللهِ مَنْ عِلْمَ مِ اللهِ اللهِ اللهِ علم صحيح يصدق ما قالوه بل هو كذب وزور وافتراء وكفر شنيع ﴿ إِنْ يَتَبِعُونَ إِلَّا اللظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾

أي لا يجدي شيئًا ولا يقوم أبدًا مقام الحق، وقد ثبت في الصحيـــح أن رسول الله - قال: «إياكم و الظن فإن الظن أكذب الحديث» (٦).

فالشك والكذب هو الظن الذي ذمه الله ونعاه على المشركين ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَتَبِعُونَ إِلَّا الظّنّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (') حيث وصفهم بالظن والخرص الذي هو مجرد الحرر والتخمين وإذا كان الخرص والتخمين هو الظن فإنه لا يجوز الأخذ به في الأحكام لأن الأحكام لا تبنى على الشك والتخمين.

وأما ما قيل من احتمال غفلة الراوي ونسيانه فهو مدفوع بما يشترط في خبر الواحد من دون كل من الرواة ثقة ضابطًا فمع صحة الحديث لا مجال لتوهم خطأ الراوي ومع ما جرت به العادة من أن الثقة الضابط لا يغفل و لا يكذب لا مجال لرد خبره لمجرد احتمال عقلي تنفيه العادة (٥) .

⁽a) انظر: أشراط الساعة (ص/٤٧).



⁽١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (١٦٢/٣).

⁽٢) سورة النجم، الآية: (٢٨).

⁽٣) انظر: تفسير ابن كثير، (٤٣٤/٤).

⁽٤) سورة الأنعام، الآية: (١١٦).



تأنيا: الذين أنكروا الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد حديثًا:

وقد امتد الإنكار للاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد من القديم إلى الحديث فنجد الشيخ محمد عبده يقول: «وأخبار الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد ولو صحت»(١).

ويقول محمد فريد وجدي:

وقد ضعف كثيرون من أئمة المسلمين أحاديث المهدي واعتبرها مما V يجوز النظر فيه $V^{(7)}$.

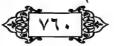
ويقول الشيخ شلتوت:

«والأحاديث المروية إذا لم تتوفر فيها أركان التواتر فلل تفيد بطبيعتها إلا الظن والظن لا يثبت العقيدة (٦).

ويقول سيد قطب:

«ونحن على منهجنا في هذه الظلال لا نتعرض لهذه الأمور الغيبية بتفصيل لم يرد نص قرآني أو حديث نبوي صحيح متواتر فهي من أمور الاعتقاد التي لا يلتزم فيها إلا بنص هذه درجته، ولكننا في الوقت ذاتمه لا نقف موقف الإنكار والرفض (١٠).

⁽٤) انظر: ظلال القرآن، (١٥٣١/٣).



⁽١) انظر: التفسير والمفسرون، للذهبي (٢/٤٧٥).

⁽٢) انظر: دائرة المعارف، (١٠/١٨).

⁽٣) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة، (ص/٢٤).



ويقول محمد الغزالي في كتاب هموم داعية (١) «خبر الآحاد لا مدخل له في إنشاء العقائد ولهم شبه تتمثل فيما يلي:

الشبهة الأولى:

العقائد لا تثبت بأخبار الآحاد لأن العقيدة ما يطلب الإيمان به والإيمان معناه اليقين الجازم إلا ما كان قطعي السورود والدلالمة وهو المتواتر والأحاديث المروية إذا لم تتوفر فيها أركان التواتسر فلا تفيد بطبيعتها إلا الظن والظن لا يثبت العقيدة (٢).

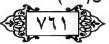
الرد عليها:

إن الذين يقولون أن أخبار الرسول - الآحاد والصحيحة لا تفيد العلم فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم كاذبون في إخبارهم أنها لا تغيد العلم لأهل الحديث والسنة (٦).

الشبهة الثانية:

دعوى الإجماع على أن خبر الآحاد لا تثبت به العقيدة فيقول الشيخ شلتوت: «ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تغيد عقيدة ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات قول مجمع عليه وثابت بحكم

⁽٣) انظر: الصواعق المرسلة، (ص/ ٤٩٠).



⁽۱) (ص/۱۱٦).

⁽٢) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة، (ص/٥٢٤).



الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء (١) .

الرد عليها:

أن هذه عادة أهل الكلام يحكون الإجماع على ما لم يقله أحد من أثمة المسلمين بل أئمة الإسلام على خلافه.

وذكر الشنقيطي^(۱): أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله تعالى زاعمين أن أخبار الآحاد لا تغيد اليقين وأن العقائد لابد فيها مسن اليقين باطل لا يعول عليه. ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي - الله - بمجرد تحكيم العقل^(۱).

⁽١) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة، (ص/ ١٠٠).

⁽٢) هو: العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ولد سنة ١٣٢٥هـ وحفظ القرآن وهو صغير، وتعلم على يد أخواله مبادئ العلوم، تولى التدريس والقضاء، قرر الإقامة في المملكة العربية السعودية، وتولى التدريس بالمسجد النبوي، وانتقل إلى الرياض للمشاركة في التدريس ثم المدينة المنسورة، توفي بمكة المكرمة سنة ١٣٩٣هـ.

من مصنفاته: «أضواء البيان لتفسير القرآن بالقرآن» «مذكرة الأصول على روضة الناظر» «آداب البحث والمناظرة».

انظر ترجمته في: مقدمة كتاب أضواء البيان (١٨/١ - ١٤) بقلم د. عطيــة محمد سالم.

⁽٣) انظر: مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، (ص/١٢٤).

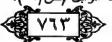


فقد ذكر الخطيب البغدادي (۱): وإنما دفع خبر الآحاد بعض أهل الكلام لعجزه – والله أعلم – عن علم السنن رغم أنه لا يقبل منها إلا ما تواترت به أخبار من لا يجوز عليه الغلط والنسيان وهذا عندنا ذريعة إلى إبطال سنن المصطفى عليه الصلاة والسلام (۲).

وبعد العرض للأدلة الدالة على وجوب الأخذ بخبر الآحاد في العقائد، وشبه منكري الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد، فالحق السذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول. وبهذا نعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام، ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد، ولا يثبت بها شهيء مسن صفات الله، زاعمين أن أخبار الآحاد لا تقيد اليقين، وأن العقائد لابد فيها من اليقيسن باطل لا يعول عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايسات الصحيحة الثابتة عن النبي - الله عجرد تحكيم العقل (٢).

لا سيما أن الذين لا يأخذون بخبر الواحد في العقائد يلزمهم أن يرووا كثيرًا من العقائد التي تثبت بأحاديث الآحاد، ومنها(1):

⁽٤) انظر: أشراط الساعة/ يوسف الوابل (ص/٥٢).



⁽١)هو: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد، أبو بكر، الخطيب البغدادي، الحافظ الكبير أحد الأئمة والأعلام، توفي سنة ٤٦٣هــ.

ومن مصنفاته: تاريخ بغداد، الكفاية في علم الرواية، تقييد العلم وغيره.

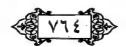
انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣١١/٣)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٩/٤)، النجوم الزاهرة (٥/٧٨).

⁽Y) اتظر: الفقيه والمتفقه، (٩٨/١).

⁽٣) اتظر: مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي (ص/١٢٥)، حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام/ بحث مقدم لندوة عناية المملكة بالسنة والسيرة/ للدكتوره فرحانه شوتيه.



- ١ أفضيلة نبينا محمد على جميع الأنبياء والمرسلين.
 - ٢ شفاعته العظمي في المحشر.
 - ٣ شفاعته الله الكبائر من أمته.
 - ٤ معجزاته كلها ما عدا القرآن.
- حيفية بدء الخلق وصفة الملائكة والجن، وصفة الجنة والنار مما لـم
 يذكر في القرآن الكريم.
 - ٦ سؤال منكر ونكير في القبر.
 - ٧ ضغطة القبر للميت.
- ٨ الإيمان بأن الله تعالى كتب على كل إنسان سعادته أو شقاوته ورزقه
 وأجله و هو في بطن أمه.
 - ٩ الصراط والحوض والميزان ذو الكفتين.
- ١ خصوصياته التي جمعها السيوطي في كتاب «الخصائص الكبرى» مثل دخوله في حياته الجنة ورؤيته لأهلها، وما أعد للمتقين فيها، وإسلام قرينة من الجن.





الفصل الثالث

حجية خبر الأحاد في الأحكام

ويشتمل على ميحتين :

المبحث الأول: الأدلمة الدالمة على وجوب الأخذ بخسير الآحدد في الأحكام.

البحث الثاني: شبه منكري الاحتجاج بخبر الآحاد في الأحكام.

المبحث الأول

الأدلة الدالة على وجوب الأخذ بخبر الأحاد في الأحكام

ذهب إلى وجوب الأخذ بخبر الأحساد في الأحكام كثير من الأصوليين والفقهاء (١) ونسبه ابن قدامة للجمهور (٢).

استدل الجمهور على الاحتجاج بخبر الآحاد في الأحكام بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول، والقياس.

أولاً: أدلة الكتاب:

١ - قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي

⁽۱) الفظر: المستصفى (۲/۱۶۱)، شرح الإسنوي (۲۱۸/۲)، الوصسول إلى الأصول (۲ ۱۲۳)، نهاية السول (۲۱۶۳)، أصول السرخسيي (۲۱/۱۳)، شرح العضد (۲۹/۲)، نهاية السول (۵۹/۲)، بيان المختصر (۲/۲۲)، كشسف الأسرار للبخاري (۲/۲۷)، شرح الكوكب المنسير (۲/۲۱)، الإحكام في أصول الأحكام (۲/۲۲).

⁽۲) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (۲^{*}۲۳۲).



الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَطَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (١).

وجه الاستدلال:

أن الله سبحانه تعالى طلب من كل فرقة أن ينفر منها طائفة المتفقه في الدين وإنذار القوم، وأوجب على المنذرين قبول قولهم، وهم طائفة، والطائفة: العدد الذي لا ينتهي لحد التواتر. ولولا أن الإنذار يقع بالآحد ماحث عليه ولا أمر به، ولولا أن خبر الواحد يوجب العمل لما وقع به الحذر (٢).

٢ - قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْسَهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَتُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَالْمَا عَنْدُهُمُ اللَّهِ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَالْمَا عَلَيْهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُونَ وَأَنْسِلَالُهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَلُهُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللللَّهُ الللللْمُ الللَّ

وجه الاستدلال:

أن الله تعالى توعد على كتمان ما أنزل من البينات، فيجب على الواحد إخبار ما سمع من الرسول - ﷺ-، فوجب العمل بخبره، وإلا لم يكن لإخباره فائدة (١).

٣-قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأِ فَتَبَيَّنُوا (٠).

⁽١) سورة التوبة، آية: رقم (١٢٢).

⁽٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٥٦/٢)، العدة (٨٦٢/٣).

⁽٣) سورة اليقرة، آية: رقم (١٥٩ – ١٦٠).

⁽٤) انظر: بيان المختصر (١/٩٧١ - ٦٧٠)، الإحكام في أصول الأحكام (٢/٥٥).

⁽٥) سورة الحجرات, آية: رقم (٦).



وجه الاستدلال: أن الله تعالى علق وجوب التثبت على خبر الفاسق، فدل على أن غيره يقبل قوله و لا يرد، وهو العدل (أ).

قال القرطبي (^{۲)}: « في هذه الآية دليل على قبول خسبر الواحد إذا كان عدلاً، لأنه إنما أمر فيها بالتثبت عند نقل خبر الفاسق » (^{۲)}.

٤ - قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغُ مَا أَنْزِلُ إِلْيَكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١).

وجه الاستدلال: أنه - السيد الله الناس كافة، ويجب عليه تبليغهم، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر إبلاغ الشريعة إلى الكل ضرورة، لتعذر خطاب جميع الناس شفاهًا، وكذا تعذر إرسال عدد التواتر إليهم» (٥).

أن الرسل عليهم الصلاة والسلام كانوا يقبلون خبر الواحد، ويقطعون بمضمونه، فقبله موسى من الذي جاء من أقصى المدينة يسعى قائلاً له: ﴿ إِنَّ المُكَا يَأْتُمَرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾ (١). فجزم بخبره وخبرج هاربًا وقبل خبر بنت مدين لما قالت له: ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيكَ أَجْرَ مَا

⁽٦) سورة القصص، آية: رقم (٢٠).



⁽١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢/٨٥)/، المحصول (٢/١/٢٥)، العدة (٨٦٣/٢).

⁽٢) هو: محمد بن أحمد أبو عبد الله الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين، من كتبه الجامع لأحكام القرآن، توفي سنة ٢٧١هـ. انظر: ترجمته في: طبقـات المفسرين للسيوطي (ص٩٢)، الأعلام (٣٢٢/٥).

⁽٣) اتظر: الجامع لأحكام القرآن (٣١٢/١٦).

⁽٤) سورة المائدة، آية: رقم (٦٧).

⁽٥) اتظر: فتح الباري (١٣/ ٢٣٣ - ٢٣٤).



سَقَيْتَ لَنَا ﴾ (١). وقبل خبر أبيها في قوله: هذه ابنتي وتزوجها بخبره (١).

وقبل يوسف الصديق عليه السلام خبر الرسول الذي جاءه من عند الملك وقال: (ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النَّسْوَةِ ﴾ (٢).

حوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُم ﴾ (1).

وجه الاستدلال:

ففي آية أمر بالقسط والشهادة لله، ومن أخبر عن الرسول بما سمعه فقد قام بالقسط وشهد لله وكان ذلك وجوب الشهادة كعدمها، وهو ممتنع (٥).

٧ - قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذُّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

وجه الاستدلال: أن الآية تدل بمنطوقها على الأمر بســــؤال أهـــل الذكر، وهم وإن رجح ابن كثير أن المراد بهم أهل الكتاب، إلا أنها عامـــة في سؤال كل من أوتي علمًا.

وقد استدل بها على وجوب سؤال العلماء فيمسا لا يعلم حكمه، والأمر في الآية بسؤال أهل الذكر لم يفرق فيه بين المجتهد وغيره،

⁽٦) سورة النحل، آية: رقم (٤٣).



⁽١) سورة القصيص، آية: رقم (٢٥).

⁽٢) اتظر: الرسالة (ص/٣٦٩ - ٤٧١)، الأم (٢٥٤/٧)، صحيح البخاري بساب إجازة خبر الواحد (٢٦٤٧/٦).

⁽٣) سورة يوسف، آية: رقم (٥٠).

⁽٤) سورة النساء، آية: رقم (١٣٥).

⁽٥) انظر: كشف الأسرار (٣٧٢/٢).



وسؤال المجتهد لغيره منحصر في طلب الإخبار بما سمع دون الفتــوى، ولو لم يكن العمل به واحدًا لما كان السؤال واجبًا (١).

والأدلة من كتاب الله على وجوب العمل بخبر الواحد كثيرة، ولعل ما ذكرته فيه كفاية إن شاء الله.

ثانيًا: أدلة السنة:

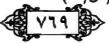
استدل العلماء على ثبوت خبر الواحد من السنة بأدلة كثيرة، فمن نلك:

۱ – عن مالك بن الحويرث قال: أتينا النبي – الله ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده نحوا من عشرين ليلة، وكان – اله وحيم رفيقًا، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا، أو قد اشتقنا، سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم وعلموهم، ومروهم، وصلوا كما رأيتموني أصلي (۱).

وجه الاستدلال: أن الرسول - المركل واحد من هؤلاء الشبيبة أن يعلم كل واحد منهم أهله، فلو لم يكن خبر الواحد تقوم به الحجة لم يكن بهذا الأمر معنى (٦).

Y - اعتماده عليه الصلاة والسلام على الواحد في التبليغ، فلو كان الواحد لا تقوم به الحجة في التبليغ لم يكن لإرسال الرسل فائدة، فمن ذلك:

⁽٣) انظر: الحديث حجة بنفسه (ص/٥٩).



⁽۱) انظر: تفسير ابن كثير (۲/۰/۲)، وروح المعاني للألولسي (۱٤٧/۱٤) وما بعدها.

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان المسافر، إذا كانوا جماعة (١٣٧) الحديث رقم (٦٣١).



أ - أن أهل اليمن قدموا على رسول الله - ﷺ- فقالوا: ابعث معنا رجــلاً يعلمنا السنة والإسلام، قال فأخذ بيد أبي عبيدة فقال: «هذا أمين هـــذه الأمة »(١).

فلو لم تقم الحجة بخبر الواحد لم يبعث إليهم أبا عبيدة وحده.

- ج حديث قصة العسيف وفيه: «واغديا أنيس إلى امراة هذا فإن اعترفت فارجمها » (٢).

قال ابن عبد البر: «في هذا الحديث إثبات خبر الواحد، وإيجاب العمل به في الحدود، وإذا وجب ذلك في الحدود، فسائر الأحكام أحسرى بذلك »(1).

والأمثلة في بيان اعتماده - الساحلي الواحد في التبليغ كثيرة، فقد بعث من الصحابة رضي الله عنهم أبا بكر أميرًا على الحج، وبعث عمر ساعيًا على الصدقة، وبعث عليًا قاضيًا على اليمن، وبعث معاذًا جابيًا وقاضيًا إلى اليمن، وبعث عتاب بن أسيد واليًا على مكة، وبعث مصعب

⁽٤) انظر: التمهيد (٩٢/٩).



⁽۱) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التمني، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الحديث (۲، ۲۹۶۲) الحديث رقم (۲۸۲۷ - ۲۸۲۸) بمعناه.

⁽٢) أخرجه: الشافعي في الرسالة (ص/٢١٤), وصحح إسناده أحمد شاكر.

⁽٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التمني، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (٢/ ٢٦٥) الحديث رقم (٦٨٣٢).



بن عمير إلى المدينة، وأمر مناديًا ينادي بتحريم الخمر.

فلو لم يجب العمل بخبر الواحد لما جاز للرسول - الله المير واحد في شيء من ذلك، وقد تواتر منه هذا الفعل مما لا مجال لإنكاره (١). وكذا خلفاؤه من بعده.

وعقد الإمام البخاري في صحيحه (۲) بابًا عنوانه: «باب ما كان يبعث النبي هم من الأمراء والرسل واحدًا بعد واحد، وقال ابن عباس: «بعث النبي ه دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر».

اعتراض:

إنما أنفذ الآحاد في أخذ الصدقات والفتيا^(٣).

الجواب: إن إرسالهم أعم من ذلك، وتخصصيهم بذلك دعوى لا دليل عليها، فهذا معاذ - رضى الله عنه - يذهب معلمًا وقاضيًا ومفتيًا

⁽۱) انظر: الإحكام لابن حزم (۹۸/۱)، تيسير التحريـــر (۸۳/۳)، بيـــان المختصــر (۱۸/۱)، إحكام الفول (ص/۳۳۹)، نهاية الســـول (۱۱۰/۳)، البرهـــان (۱۱۰۰۱)، البرهــان (۲۰۰۱)، شرح الكوكب المنير (۲/۳۷)، التمهيد (۵۲/۳)، روضة النـــاظر وجنــة المنــاظر (۲۸۰/۱)، العدة (۸۲۳/۳ – ۸۲۳).

⁽٢) انظر: صحيح البخاري (٦/١٥١).٠

⁽٣) انظر: الإحكام لابن حرزم (٩٨/١)، تيسير التحرير (٨٣/٣)، إحكام الفصول (٣) انظر: الإحكام لابن حرزم (١١٥/٣)، البرهان (١١٠٠١)، نهاية السول (١١٥/٣)، والعدة (٣٨٠/١ – ٨٦٣/٢)، التمهيد (٣/٣)، روضة الناظر وجنة المناظر (٨٠/١)، شرح الكوكب المنير (٣٧٥/٢).



وجابيًا^(١).

٣ - قوله - \$-: «نضر الله امرؤا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها... »(٢).

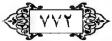
قال الشافعي: رحمه الله: «فلما ندب رسول الله - الله استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأ يؤديها والمرء:واحد، دل على أنه لا يلمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه» (٦).

ثالثًا: الإجماع:

إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - ومن بعدهم من التابعين على قبوله، فقد الشتهر ذلك عنهم في وقائع لا تتحصر.

وممن نقل الإجماع من الأصوليين أبو الحسين البصري(؛)، وأبــــو

⁽٤) انظر: المعتمد: (٥٩١/٢). وأبو الحسين البصري هو: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي، أحد أئمة المعتزلة، كان مشهوراً في علمي الأصول والكلام، كان قوي الحجة والمعارضة في المجادلة والدفاع عن آراء = المعتزلة. كلن جيد الكلام، لمح العبارة، غزير المادة، إمام وقته، توفي سنة (٣٦١هـ). من مصنفاته: «المعتمد» في أصول الفقه، «تصفح الأدلة»، «غرر الأدلية» و «شرح الأصول الخمسة» وغير ذلك.



⁽١) انظر: حكم الاحتجاج بخبر الواحد (ص/٣٩).

⁽٢) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٦٨/٤) الحديث رقم (٣٦٦٠)، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ العلم (٣٤/٥) الحديث رقم (٣٦٠٧)، وابن ماجه في سننه في المقدمة، باب من بلغ علمً الحديث رقم (٣٢٠)، وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، (٨٤/١) الحديث رقم (٣٢٠)، وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، باب ذكر دعاء المصطفى الله لمن أدى من أمنه حديثًا سمعه (٢٦٨/١) الحديث رقم (٦٦)، والشافعي في الرسالة (ص/٢٠١).

⁽٣) انظر: الرسالة (ص/٢٠١ - ٤٠٢).



يعلى الفراء (۱) وأبو الوليد الباجي (۱) وإمام الحرمين (۱) والغراء (۱) و والغراء (۱) و والغراء (۱) و الخراء و الخراء و الخراء و الخراء و الخراء و الخراء و الماء و الم

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٢٠١)، شـــذرات الذهــب (٣/ ٢٥٩)، الفتح المبين (٢٣٧/١).

- (١) انظر: العدة (٣/٨٦٥).
- (٢) انظر: أحكام الفصول (ص/٣٣٤).
- (٣) انظر: البرهان (١/١). وإمام الحرمين هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسسف الجويني، إمام الحرمين الأصولي المتكلم، صاحب البرهان في أصول الفقه، توفي سنة (٤١٩هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٢٤٩/٣)، الفتح المبين (٢٧٣/١).

(٤) اتظر: المستصفى (١/٠٠١). والغزالي هو: محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الملقب بحجة الإسلام، الفقيه الشافعي الأصولي، توفي سنة (٥٠٥هـ).

انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (١٠١/٤)، الفتح المبين (٨/٢).

(٥) اتظر: مختصر المنتهي (٥٨/٢). وابن الحاجب هو: عثمان بن عمر بن أبي بكو بن الحاجب، فقيه مالكي، وأصولي متكلم، توفي سنة ٢٤٦هـ.

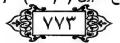
انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية (ص/١٦٧)، الفتح المبين (٦٧/٢).

(٦) انظر: التمهيد (٣/٥٤). وابن الخطاب هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، إمام الحنابلة في عصره، توفي سنة (١٠هـ).

انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (١١٦/١).

- (٧) انظر: ميزان الأصول (ص/١٥١).
- (٨) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/٣٧٠).
- (٩) اتظر: شرح المنهاج (٢/٥٥٧). والأصفهاني هو: محمود بن عبد الرحمين بين أحمد الأصفهاني الفقيه الشافعي الأصولي شرح منهاج البيضاوي في الأصول، = توفى سنة (٩٤٧هـ).

انظر ترجمته في: الفتح المبين (١٦٤/٢)، الإعلام (١٧٦/٧).





برهان ، و ابن السمعاني (٢)، وغير هم ^(٦).

ومن نلك:

- ٢ رجوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى خبر حمل بن مالك
 حل بن مالك
 حل بن مالك
- ٣ وكان عمر رضى الله عنه لا يورث المرأة من دية زوجها حتى

⁽١) انظر: الوصول إلى الأصول (٢/١٦٨).

⁽٢) انظر: قواطع الأدلة (ص/٢٥٦).

⁽٣) انظر: الفصول في الأصول للجصاص (٨٥/٣).

⁽٤) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الفرائض، باب في الجــدة (7/7 -717) الحديث رقم (4/7)، والترمذي في سننه، كتاب الفرائض، باب في مــيراث الجـدة (4/7) الحديث رقم (11/7 -717) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجـدة (4/7) الحديث رقــم (4/7).

^(°) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب دية الجنين (194/8) الحديث رقم (194/8) (194/8) والنسائي في سننه، كتاب القسامة باب حرمة حنين المرأة (194/8) الحديث رقم (194/8)، وابن ماجه في سننه كتاب الديات، باب دية الجنين (194/8) الحديث رقم (194/8).



أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله - الله - كتب إليه أن يرورث المرأة أشيم الضبابي من دية زوجها(١).

قال ابن عبد البر: «وفيه إثبات العمل بخبر الواحد، وفيه ما يبين مذهب عمر في خبر الواحد أنه عنده مقبول معمول به» $^{(7)}$.

عمر - رضي الله عنه - إلى خبر عبد الرحمن بن عــوف
 عن النبي - الله في المجوس أنه أخذ الجزية منهم» (٦).

قال ابن عبد البر: «وفيه إيجاب العلم بخبر الواحد العدل، وأنه حجة يلزم العمل بها، والانقياد إليها ألا ترى أن عمر - رضي الله عنه - قد أشكل عليه أمر المجوس، فلما حدثه عبد الرحمن بن عوف عن النبي - الله عبد الرحمن بن عوف عن النبي - الله عبد إلى غير ذلك، وقضى به (1).

٥ - ورجوع عمر أيضًا إلى خبر عبد الرحمن بن عوف - رضي الله

⁽٤) انظر: التمهيد (٢/١٦/١).



⁽۱) أخرجه: مالك في الموطأ، كتاب العقول، باب ما جاء في ميراث العقل (٢/ ٨٦٦) الحديث رقم (٩)، والإمام أحمد في مسنده (٣/ ٤٥٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها (٣/ ٣٣٩) الحديث رقم (٢٩ ٢٧)، والترمذي في سننه، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها (٢٥ ٤١) الحديث رقم (٢١١٠) وقال «حسن صحيح »، وابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب الميراث من الدية (٨٨٢/٢) الحديث رقم (٢١٤٢).

⁽٢) انظر: التمهيد (٢/١٢١).

⁽٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، أبواب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعسة مع أهل الحرب (١١٥١/٣) الحديث رقم (٢٩٨٧).



- عنه في الطاعون (١).
- آخذ عثمان عشا بخبر الفريعة بنت مالك في السكنى بعد أن أرسلى
 إليها وسألها (٢).
- ٧ وعلى شه كان يقول: «كنت إذا سمعت من النبي شه حديث انفعني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني عنه غيره استحلفته، في إذا حدثني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر ... »(٦).
 - ٨ اشتهر رجوع أهل قباء إلى خبر الواحد في التحول إلى الكعبة.

قال ابن عمر – رضي الله عنهما -: «بينما الناس في صلاة الصبح في قباء إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله – قله - قد أنسزل عليه الليلسة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام،

⁽۱) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الطبيب، باب ما يذكبر في الطباعون (١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الطبيب، باب ما يذكبر في الطباعون (١٦٤/٦)، الحديث رقم (٥٣٩٧ – ٥٣٩٨).

⁽Y) أخرجه: الإمام مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها (Y/10) الحديث رقم (Y/1)، والإمام أحمد في المسند (Y/12)، وأبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها تنتقل (Y/7) الحديث رقم (Y/7)، والنرمذي في سننه، كتاب الطلاق، باب ما جاء ابن تعتد (Y/7) الحديث رقم (Y/7) الحديث رقم (Y/7) وقال: حمن صحيح، والنسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب مقام المتوفى عنها زوجها (Y/7) الحديث رقم (Y/7)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطسلاق/ باب بن تعتد المتوفى عنها زوجها (Y/7) الحديث رقم (Y/7) الحديث رقم (Y/7).

⁽٣) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار (١٨٠/٢) الحديث رقم (١٥٠١)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب ومسن سسورة آل عمسران (٢٨٠/٠) الحديث رق (٣٠٠٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامسة الصلاة، باب الصلاة كفارة (٤٤٦/١) الحديث رقم (٣٩٥٠).



فاستداروا إلى الكعبة »(١).

قال ابن عبد البر: «في هذا الحديث دليل على قبول خبر الواحد، وإيجاب الحكم والعمل به، لأن الصحابة – رضي الله عنهم – قد استعملوا خبره وقضوا به، وتركوا قبلة كانوا عليها لخبره، وهو واحد، ولم ينكر ذلك عليهم رسول الله – - و لا أنكره واحد منهم، وحسبك بمثل هذا قوة من عمل القرن المختار خير القرون، وفي حياة الرسول – - » ($^{(7)}$).

9 - عن أنس - قال: كنت أسقي أبا عبيدة، وأبا طلحة, وأبي بن كعب من فضخ زهور وتمر، فجاءهم آت فقال: «إن الخمسر قد حرمت» فقال أبو طلحة: «قم يا أنس فأهرقها فأهرقتها» (٦).

١٠ - عملوا كلهم بحديث أبي بكر - الأثمة من قريش»، وبحديث:
 «يقبر النبي حيث يموت» (١٠).

۱۱ - رجوع ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى حديث رافع بن خديب في المخابرة (٥).

⁽۱) سبق تخریجه فی (ص/۱۶).

⁽٢) انظر: التمهيد (١٧/٥٤ – ٤٧)، فتح الباري (٢٣٧/١٣).

⁽٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأشربة، باب نزل الخمر وهي من البسر والتمر (٥٥/٢٠) الحديث رقم (٥٢٦٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر (١٩٨٠) الحديث رقم (١٩٨٠).

⁽٤) أخرجه: الإمام أحمد في المسند (٧/١)، مسند أبي بكر بلفظ (لن يقبر نبي إلا حيث يموت...) قال أحمد شاكر: إسناده ضعيف لانقطاعه، (انظر: المسند (٢٧١/١) بتحقيق أحمد شاكر.

⁽٥) أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، بـاب: كـراء الأرض (١١٧٩/٣)



- ۱۲ وفي البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن سعدًا حدثه: «أن النبي هـ- مسح على الخفين، فسأل ابن عمر أباه فقال: تعمم. إذا حدثك سعد عن النبي هـ- فلا تسأل عنه غيره»(١).
- ۱۳ أن عائشة، وأم سلمة رضي الله عنهما أخبرتا عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل ويصوم، وقد أخبر عبد الرحمن بعد ذلك مروان (۲) الواليي على المدينة» (۲).
- 1 2 أن أم سلمة رضي الله عنها أرسلت الجارية تسسأل الرسول قا- الركعتين بعد العصر» (1).

والأمثلة على وجوب العمل بخبر الواحد كثيرة جدًا، وخاصة عن الصحابة، ومما يدل على إجماعهم على العمل بأخبار الآحاد أنهم كانوا أعلم بالمتواتر والمشهور من غيرهم، لقرب عهدهم بالرسول - الله واتباعهم للسنن، وقد ثبت عنهم مناشدة بعضهم بعضا، ولا يجوز أن

ومسا بعدها الحديث رقم (١٥٤٧) وما بعدها.

⁽١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفيان (١/٥٨) الحديث رقم (١٩٩١).

 ⁽٢) هو: مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي المدني، ولي الخلافة في آخر سنة
 (٤٦هـ) لا تثبت له صحبة، توفي سنة ١٠٥هـ.

انظر ترجمته في: تقريب التهذيب (ص/٥٢٥).

⁽٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنبًا (٢/٩/٢) الحديث رقم (١٨٢٥).

⁽٤) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب أبواب السهو، باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع (٤/١٤) الحديث رقم (١١٧٦).



يناشدوهم المشهور المستفيض؛ لأنه معلوم عند الكل، فلم يبق إلا أن يطلبوا أخبار الآحاد فإذا رويت لهم عملوا بها(١).

قال ابن حجر - رحمه الله -: «وقد شاع فاشيًا على الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير نكير، في اقتضى الاتفاق منهم على القبول» (٢).

وقد ساق الشافعي - رحمه الله - «الحجج الدالة على تثبيت خبر الواحد، ثم قال: «وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل» (٢).

قال النووي - رحمه الله -: «ولم تزل الخلفاء الراشدون وسسائر الصحابة، فمن بعدهم من السلف والخلف، على امتثال خسبر الواحد إذا أخبرهم بسنة وقضاؤهم به ورجوعهم إليه في القضاء والفتيا، ونقضهم ما حكموا بخلافه، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة ممسن هسو عنده، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم، وانقياد المخالف لذلك» (1).

والاتفاق على وجوب العمل بقول المفتي وإخباره بحكم الله، تـارة عن كتاب، وتارة عن سنة، وتارة عن أقياس، وقبول قول المخبر أولـي؛ لأن المفتي يخبر عن اجتهاد، والمخبر يخبر عن مشاهدة وسماع (٥).

⁽١) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي (ص/٣٣٨).

⁽٢) انظر: فتح الباري (٢٣٤/١٣).

⁽٣) اتظر: الرسالة (ص/٤٥٣).

⁽٤) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٣٠/١).

⁽٥) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص/٣٤٠)، العدة (٣٢٣/٨)، روضة=



اعتراض على دليل الإجماع بما يلي:

أولاً: لا نسلم أن الصحابة - ﷺ عملوا بأخبار الآحاد، بل لعلهم عملوا بغيرها حين سمعوها، أو بأسباب قارنت هذه الأخبار لا بمجردها، فلا ينهض دليلاً على وجوب العمل بخبر الواحد (١).

ويجاب عن ذلك: بأنه علم قطعًا من سياق تلك الأخبار، وبقرينة الحال، أنهم عملوا في تلك الصور لأجل الأخبار لا لأمر آخر، ولذلك قال عمر – رضي الله عنه –: «لو لم نسمع بهذا القضينا فيه بغير هذا» فقد صرح بأن العمل بالخبر نفسه.

وتقدير قرينة أو سبب ههنا كتقدير قرائس مع نص الكتاب والأخبار المتواترة، وذلك يبطل جميع الأدلة، ولا يجوز أن ينقل الخبر، ويترك السبب الذي لأجله حكموا به (٢).

ثانيًا: قيل هذه أخبار آحاد فلا يحتج بها في إثبات خبر الواحد.

ويجاب عن ذلك: بأنها وإن كانت آحادًا في اللفظ، فهي متواترة في المعنى بمجموعها، لأن الأمة تلقتها بالقبول، وأطبقت على العمل بها^(٦).

⁻الناظر وجنة المناظر (١/٣٨٠ - ٣٨١).

⁽۱) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص/777)، شرح المنسهاج (1/377)، العدة (1/377).

⁽٢) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/٣٧٦).



قال الغزالي - رحمه الله -: «تواتر واشتهر عمل الصحابة بخبر الواحد في وقائع شتى لا تتحصر، وإن لم يتواتر آحادها فيحصل العلم بمجموعها»(١).

رابعًا: المعقول:

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله –: «ومسن حيث النظر أن الرسول – هله بعث لتبليغ الأحكام، وصدق خبر الواحد ممكن، فيجب العمل به احتياطًا، وإن إصابة الظن بخبر الحدوث غالبة، ووقع الخطأ فيه نادر، فلا تترك المصلحة الغالبة خشية المفسدة النادرة»(٢).

فالعمل بخبر الواحد يقتضي دفع ضرر مظنون، فكان العمــــل بـــه واجبًا (٢) .

خامسًا: القياس:

القياس على الفتوى والشهادة، فإن خبر الواحد في الفتوى والشهادة مقبول بالإجماع، فكذلك يقبل في باب الرواية قياسًا عليهما، والجامع تحصيل المصلحة، أو دفع المفسدة (١).

واعترض ذلك بما يلى:

أن الفرق ثابت بين الرواية وبين الشهادة والفتوى، فإنهما يقتضيان

⁽٤) انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (١٩٢/٣).



⁽١) اتظر: المستصفى (١/٨٤١).

⁽٢) انظر: فتح الباري (٢٣٥/١٣).

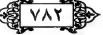
⁽٣) انظر: المحصول (١/١/٧٥٥).



شرعًا خاصًا، والرواية تقتضي شرعًا عامًا، ولا يلزم من قبول خبر الواحد فيما هو مقتض لشرع خاص قبوله فيما هو مقتض لشرع عام (١).

ويجاب عن ذلك: بأن رد هذا الفرق بأصل الفتوى، فإنه يجب على كل واحد العمل بالظن في أصل الفتوى، وهو عام غير مخصوص ببعض دون بعض (٢).

⁽٢) انظر: شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٤٤٥)، نهاية السول (٣/١٠١ - ١١٤).



⁽١) انظر: إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر (١٩٤/٣).



المبحث الثاني

أدلة منكري الاحتجاج بخبر الاحاد في الإحكام

وذهب إلى منع العمل بخبر الآحاد في الأحكام محمد بن داود الظاهري^(۱)، ومحمد بن إسحق القاشاني^(۲)، ونسبه الغزالي إلى جماهير القدرية وقوم من أهل البدع من الرافضة والمعتزلة^(۲).

واستداوا لما ذهبوا إليه بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول.

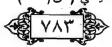
(۱) هو: محمد بن داد بن على بن خلف الظاهري، أبو بكر، كان فقيها أديبًا مناظرًا ظريفًا شاعرًا، وكان يناظر أبا العباس بن سريج، وهو إمام ابن إمام، وجلسس مكان والده بعد وفاته في الحلقة والتدريس وهو صغير المن حتى استصغره الناساس وله تصانيف كثيرة منها: «الوصول إلى معرفة الأصول» «الأندار» «الاعدار» «الانتصار» على محمد بن جرير وغيره، غير ذلك، وهو ابن داود الظاهري صلحب المذهب الظاهري، توفى سنة ٢٩٧ه...

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٠٣٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٠٦٠)، تاريخ بغداد (٥/ ٢٥٦).

(٢)هو: أبو بكر محمد بن إسحاق القاشاني، الظاهري، أخذ العلم عن داود وخالفه في مسائل كثيرة من الأصول والغروع، وقد نقض عليه ذلك أبو الحسن بن المقلس بكتلب سماه: القامع للمتحامل الطامع. والقاشاني نسبة إلى (قاشان)، بلدة بفسارس، والناس يقولونها بالمعجمة كما قال ذلك ابن حجر رحمه الله.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص/١٤٩)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١٤٧/٣).

(٣) انظر: إتحاف ذوي البصائر (١٥٢/٣)، العدة (٨٦/٣)، المستصفى (١٥٣/١)، خبر الواحد وحجيته د. أحمد الشنقيطي (ص/٤٥٢).





أولاً: من الكتاب:

١ - قوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ (١) .

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْمَونَ ﴾ (١) .

وجه الاستدلال:

أن العمل بخبر الواحد اقتفاء لما لا نعلم، وقول بما لا نعلم، لأنه موقوف على الظن(٢).

٢ - قول الله تعالى: ﴿ إِنْ يَتَبِعُونَ إِلاَ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئاً ﴾ (١).

ويجاب عن الاستدلال بهذه الآيات بما يلي:

أولاً: أنها حجة عليهم، لأن إنكار العمل بخبر الواحد قول في الدين بغير علم (٠).

ثانيًا: لا نسلم أن إثبات خبر الواحد قول بغير علم، بل هو معلوم بفعل الرسول - الله المتعلقة والمعلم الله عنهم (١) , فما اقتفينا إلا

⁽١) سورة الإسراء، آية: رقم (٣٦).

⁽٢) سورة البقرة، آية: رقم (١٦٩).

⁽٣) انظر: المعتمد (٢/٤٠٢)، التمهيد لأبي الخطاب (٢٥/٣).

⁽٤) سورة النجم، آية: رقم (٢٨).

⁽٥) اتظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص/٣٤)، العدة (٣٤٨)، التمهيد لأبي الخطاب (٣٥/٣).

⁽٦) انظر: إحكام الفصول في أحكام الأصول (ص/٣٤)، العدة (٨٧٤/٣)، التمهيد لأبى الخطاب (٢٥/٣).



ما علمنا بالدليل القاطع الدال على وجوب العمل بخبر الواحد، فهو اتباع اللعلم الحاصل بالإجماع(١) ، فلم نقل إلا ما علمناه.

قال القاضي أبو يعلى: «إن وجوب العمل به معلوم، لأن الدليل على وجوب العمل بخبر الواحد موجب للعلم، قاطع للعذر» $^{(7)}$.

ثَالثًا: وأما قوله تعالى: ﴿ ۗ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْكًا ﴾ (").

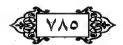
فالمراد به الظن الذي لا دليل على العمل بـــه (١) . و غلبــة الظــن معمول به في الشرع، وكذا الظن الذي قام على دليل.

ثم إن هذه النصوص تذم من أخذ بالظن الذي هو خرص وتخميس، ولا تذم من أخذ بالظن الغالب، فالظن قد يكون وهمًا وخرصًا وتخمينًا، نسبوا إلى الله الولد، وظن الذين يعبدون الأصنام ليقربوهم إلى الله زلفى... إلخ.

وقد يكون الظن شكًا يستوي طرفاه، ولا يسترجح لصاحبه أحد الأمرين اللذين شك فيهما، وقد يكون الظن راجحًا فيترجح للظسان أحد الطرفين، وقد يصل الظن إلى درجة قريبة من اليقين.

ولذلك ورد في القرآن الكريم التعبير عن العلم بالظن كما قال

⁽٤) انظر: العدة (٣/٤٧٨).



⁽١) انظر: الوصول إلى الأصول (١٧٢/٢)، تيسير التحرير (٨٦/٣).

⁽٢) اتظر: العدة (٣/٤٧٨).

⁽٣) سورة النجم، آية: رقم (٢٨).



تعالى: ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقِ حِسَابِيَهُ ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ وظنوا لا مَلْجَاً مِنْ اللَّهِ إِنَّا إِنَيْهِ ﴾ (١).

لسو كان المراد بالظن في الآيات التي استدلوا بها هو الظن الغالب لم يجز الأخذ به مطلقًا، لا في الأحكام ولا في العقائد، فقد صرح الله عز وجل أن الذي أنكره على المشركين يشمل القول به في الأحكام قسال تعالى: (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُنَا وَلا آبَاقُنَا وَلا مَا وَلا حَرَّمُنَا مِنْ شَيْءٍ) (٢). فثبت أن الظن الذي لا يجوز الأخذ به إنما هر الظن الذي يا يجوز الأخذ به إنما هر الظن الذي المرادف المخرص والتخمين (١).

ثانيًا: من السنة:

أنهم تركوا العمل بأخبار كثيرة.

١ - فلم يقبل النبي - الله أقصرت البدين لما سأله: يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت (٥) فلو كان يقبل خبر الواحد لما توقف النبي - الله فيه.

⁽١) سورة الحاقة، أية: رقم (٢٠).

⁽٢) سورة التوبة، آية: رقم (١١٨).

⁽٣) سورة الأنعام، آية: قم (١٤٨).

⁽٤) اتظر: حكم الاحتجاج بخبر الواحد (ص/٥٠).

⁽٥) أخرجه: البخاري في صحيحه، أبواب المسهو وغيرها, بساب إذا سلم في ركعتين (١/١٤) الحديث رقم (١١٦٩) وما بعده، ومسلم في صحيحه، كتساب المساجد، باب السهو في الصلاة والسجود لسه (١/٣٠) الحديث رقم (٥٧٣).



٢ - توقف بعض الصحابة - رضي الله عنهم - في أخبار الأحساد بل ردوا بعضها وهذا يفيد عدم القبول، ومن ذلك:

أ لم يقبل أبو بكر الصديق خبر المغيرة بن شعبة - رضي الله عنهما - في ميراث الجدة (١).

ب - لم يقبل عمر خبر أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - في الاستئذان (٢).

ج – رد علي – رضي الله عنه – خبر معقل بن سنان الأشجعي $^{(7)}$ في قصمة بروع بنت واشق $^{(1)(6)}$.

د - ردت عائشة خبر ابن عمر - رضي الله عنهم - في تعذيب الميت

⁽۱) سبق تخریجه فی (ص/۳٦).

⁽٢) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثًا (٥/٥ / ٢٣٠) الحديث رقم (٥٨٩١)، ومسلم في صحيحه، كتساب الأدب، باب الاستئذان (٣/٤/٣) الحديث رقم (٢١٥٣).

⁽٣)هو: معقل بن سنان الأشجعي، توفي مقتولاً سنة ٦٣هـ.

اتظر ترجمته في: البداية والنهاية (٨/٢٢)، الإصابة (٣/٢٤).

⁽٤) هي: بروع بنت واشق الأشجعية زوج هلال بن مرة، روت أنها نكحت رجـــلاً، وفوضت إليه، فتوفي قبل أن يجامعها، فقضى رسول الله الله بصداق نسائها.

انظر ترجمتها في: الاستيعاب (٢٥٥/٤)، الإصابة (٢٥١/٤).

⁽٥) أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب فيمن يتزوج ولم يسم صداقًا حتى مات (٥٨/٢) الحديث رقم (٢١١٤)، والترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب = ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنه قبل أن يفرض لها (٣/١٤) الحديث رقم (١١٤٥) وقال حسن صحيح، والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب إباحة التزوج بغير صداق (٢١/٦) الحديث رقم (٣٣٥٤).



ببكاء أهله عليه(١).

واعتراض على الأدلة السابقة من وجهين إجمالاً وتفصيلاً:

أولاً: الإجمال:

- ۱- إن ردهم لم يكن لأنه خبر واحد، وإنما لمعنى آخر كريبة أو قرينة قامت، أو وجود معارض راجح، فردهم لأسباب خارجة عن كونه خبر آحاد(۲).
- ٢ إن هذا حجة عليهم، فإنهم قد قبلوا الأخبار التي توقفوا عنها بموافقة غير الراوي له، ولم يبلغ بذلك رتبة التواتر، ولا خرج عن رتبة الآحاد إلى رتبة التواتر (٦).

ثانيًا: التفصيل:

إن توقفهم كان لمعان مخصوصة كما يلي:

أ - توقف الرسول ه في خبر ذي اليدين فلم يعمل بقوله حتى أخبره أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - فلا نسلم أن الرسول توقف في خبره لكونه خبر واحد⁽¹⁾.

⁽١) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب قول النبي الله يعنف الميت ببعض بكاء أهله عليه (٢٣٢/١ - ٤٣٣) الحديث رقم (٢٢٢٦)، واستنراك عائشة عليه أخرجه مالك في الموطأ (٢٣٤/١)، والإمام أحمد في المسند (٢٠٧/١) وإسناده صحيح.

⁽٢) انظر: إرشاد الفحول (ص/٤٩).

⁽٣) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/٣٧٩).

⁽٤) انظر: تيسير التحرير (٣/٥٨).



إن سلم فإنما توقف للريبة بالانفراد، فإنه ظاهر في الغلط، ويجب التوقف في مثله إذ لم يشاركوه ابتداء.

قال ابن قدامة: «توقف النبي - الله في خبر ذي البدين ليعلمهم أن هذا الحكم لا يؤخذ فيه بقول الواحد » فذو البدين جاء إلى يقين النبي - الله فلم يقبل منه (۱).

والراد لخبر الواحد لم يكن عنده خلافه فيرده.

قال الحافظ ابن حجر: «و لا حجة فيه – خبر ذي اليدين – لأنه عارض علمه، وكل خبر واحد إذا عارض العلم لم يقبل» $^{(7)}$.

٢ – أبو بكر – رضي الله عنه – لم يرد خبر المغيرة، وإنميا طلب
 الاستظهار بقول آخر.

وليس فيه ما يدل على أنه لا يقبل قوله لو انفرد (٢) ، و لا فرق بين خبر الواحد و الاثنين عند المخالف.

فهو لم يتهم أبا موسى - الله - وإنما كان يشدد في الحديث حفظ الله

⁽٤) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٣٨٠/٢).



⁽١) اتظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٣٨٠).

⁽٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٣٥).

⁽٣) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٣٨٠/٢).



للرواية عن النبي - الله- الله الله عن النبي

ومذهب عمر حضه قبول خبر الواحد، فقد سأل عبد الله بن عمر أباه عن المسح على الخفين بعد أن رواه عن سعد بن أبي وقاص، فقال عمر: نعم إذا حدثك سعد عن النبي حظه فلا تسأل عنه غيره»(٢).

قال الحافظ: «وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة لـ في بعض المواضع» (٦) .

٤ - وعائشة - رضي الله عنها - لم ترد خبر ابن عمر - رضي الله عنهما - وإنما تأولته، ورأته معارضًا لدليل قطعي، قال تعالى: (ولا تزر و وأزرة وزر أخرى) (١).

- وتوقف على - فله لقوله: «لا أقبل شهادة الأعسراب علسى رسول الله - فله ، وأراد به أنهم لا يضبطون، ولما أخسبر بقسول ابسن مسعود قال: لا نصدق الأعراب على رسول الله - فله - (٥) .

وهكذا يقال في توقف بعض الصحابة في بعض الأخبار، فمرده

⁽١) اتظر: تيسير التحرير (٣/٨٨).

⁽٢) سبق تخريجه (ص/٣٨) من البحث.

⁽٣) اتظر: فتح الباري (٢/٦٠١).

⁽٤) سورة الأنعام، آية: رقم (١٦٤).

^(°) أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه (٢٩٣/٦) عن معمر بن برقان «صدوق » عن الحكم بن عتيبة « ثقة » أن عليًا فذكره، وسنده حسن. ورواه سعيد بن منصور في السنن (٢٤٧/١)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٧/٧) من طريق أبي أبساق الكوفي عن مزيدة بن جابر عن علي، وسنده ضعيف. انظر: الجوهدر النقي



أسباب غير كونه خبر واحد (١).

ثالثًا: المعقول:

١ - إن خبر الواحد لو كان مقبولاً لكان العمل بالظن واجبًا في ثبوت الحكم الشرعي، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

ويجاب عن ذلك:

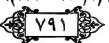
بأن هذا منقوض بالفتوى والأمور الدينوية، فإن الدليل الذي ذكرتم في منع وجوب العمل بالظن في باب الرواية قائم في وجوب العمل بالظن في باب الفتوى والشهادة، مع وجوب العمل فيها بالاتفاق^(۱).

٢ - إن خبر الواحد غير مقطوع بصحته لجواز الكذب عليه، فلل يجوز العمل به لأنه ظن مجرد.

ويجاب عن ذلك: بأنا لا نسلم أنه غير مقطوع بصحته، وإن سلمنا بذلك فليس العمل بالظن، وإنما العمل عند الظن، فإن الظن علم علمي الحكم.

وإن سلمنا بأنه مظنون لكن العمل به مستند إلى قاطع مـــن جهــة السمع و هو الإجماع^(٢).

 ⁽٣) انظر: الوصول إلى الأصول (٢/١٧٠ – ١٧١).



⁽١) انظر: إحكام الفصول في أحكام الفصول (ص/٣٤٢ - ٣٤٢)، البرهان (١٠/١)، العدة (٨٠/٣ - ٢٢):

⁽٢) انظر: شرح المنهاج للأصفهاني (٢/٤٤٥).



٣ - لو وجب العمل بخبر الواحد لوجب العمل بخبر كل أحد.

ويجاب عن ذلك: بأن هذا القول غير صحيح، فإن وجوب العمل بخبر الواحد إذا اجتمعت فيه شرائط الصحة المعروفة، أما إذا اختل شرط منها لم يجب العمل به، كالقياس، فإنه لا يعمل بكل قياس، وإنما العمل بالقياس الصحيح(١).

الراجح في هذه المسألة:

هو القول الأول، للجمهور القائل بوجوب التعبد بخبر الواحد، وبالتالي وجوب العمل به إذا ثبت، وذلك لقوة ما استدلوا به، ومناقشتهم لاعتراضات القول الثاني.

وأعظم ما استدلوا به الإجماع من الصحابة والتابعين على وجوب العمل بخبر الواحد العدل الذي اجتمعت فيه شرائط الصحة.

وإنما الخلاف حادث بعد عصر الصحابة، وليس ما ذكر عن الصحابة - رضي الله عنهم - من ردهم للأخبار كان لذات الخبر، وإنما لأسباب كالاحتياط لأجل التثبت، أو قامت شبهة أو مانع من القبول، وأما إذا توافرت الشروط وانتفت الموانع وجب قبوله.

ولا يزال عمل الأمة المعصومة عليه، ولو قصرنا العمــــل علـــى القواطع والأخبار المتواترة والمشهورة لتعطل كثير مـــن الأحكـــام، لأن القواطع قليلة، والحوادث كثيرة.

ثم إنه يلزم أصحاب القول الثاني المنكرين للتعبد به لأنه مظنون

⁽۱)انظر: الوصول إلى الأصول (۲/۱۷۰ – ۱۷۱).



أنهم يجوزون العمل بالظن في الفتوى والشهادة، وفي بعض العبادات، كاستقبال القبلة لمن لم يرها، فيلزمهم العمل بخبر الواحد في غيرها من أمور الدين، وإن كان يفيد الظن بل هو أولى، لأن أمور الدين الاحتياط فيها أوجب من الاحتياط في الأمور الدينوية(١).

⁽۱) النظر: حكم الاحتجاج بخبر الواحد (ص/٤٥).



الخاتمة

من خلال العرض لهذا الموضوع نستطيع أن نبين أهم النتائج وهي ما يلي:

أولاً: أن المراد بخبر الآحاد ما لم يتواتر سواء كان من رواته شخص واحد أو أكثر وليس المراد أن ينقله الواحد ولكن كل خبر عن جائز ممكن لا سبيل إلى القطع بصدقه ولا القطع بكذبه لا اضطرارًا أو استدلالاً.

ثاتيًا: أن الخلاف في إفادة خبر الآحاد العلم أو الظن إنما هو في الخسبر الذي لم ينضم إليه ما يقويه من القرائن ولم تتلقه الأمة بالقبول ولم يتعقد الإجماع على العمل بمقتضاه.

ثَالثًا: أن خبر الواحد العدل الثابت يفيد العلم وهذا العلم النظري استدلالي.

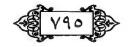
رابعًا: أن أخبار الآحاد الصحيح، كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول. وما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين وأن العقائد لابد فيها من اليقين. باطل لا يعول عليه. ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي على مجرد تحكيم العقل.





خامسًا: أجمع الصحابة والتابعون على وجوب العمل بخبر الواحد العدل الذي اجتمعت فيه شرائط الصحة وإنما الخلاف حدث بعد عصر الصحابة والتابعين وما ذكر عن الصحابة من ردهم للأخبار ليسس لذات الخبر وإنما لأسباب كالاحتياط لأجل التثبت أو قامت شبهة أو مانع من القبول، وأما إذا توافرت الشروط وانتفت الموانع وجب قبوله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،





ملخص البحث

موضوع هذا البحث «حجية خبر الآحاد عند الأصوليين» وقد جمعت مادته العلمية من مظان الكتب ورتبتها حسب ما يخدم البحث ليسهل على المختصين والمهتمين الاطلاع عليه والاستفادة منه، وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما المقدمة: فتتاولت فيها أهمية السنة وعلاقة خبر الآحاد بعلم الأصول.

المبحث الأول: تعريف خير الآحاد لغة واصطلاحًا.

الفصل الأول: بيان القصود بخير الآحاد، ويشمل على مبحثين:

المبحث الثاني: ما يفيد خبر الآحاد.

الفصل الثاني: حجية خبر الأحاد في العقائد، ويشمل على مبحثين:

المبحث الأولى: الأدلة الدالة على وجوب الأخذ بخبر الآحساد في العقائد.

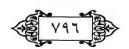
المبحث الثاني: شبه منكرين الأخذ بخبر الآحاد في العقائد.

الفصل الثالث: حجية خبر الآحاد في الأحكام، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأولى: الأدلة الدالة على وجوب الأخذ بخبر الآحساد في الأحكام.

المبحث الثاني: شبه منكري الاحتجاج بخبر الآحاد في الأحكام.

الغاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خـــلال البحــث وهـــي كالأتى:





أولاً: أن المراد بخبر الآحاد ما لم يتواتر سواء كان من رواتــه شـخص واحد أو أكثر وليس المراد أن ينقله الواحد ولكن كل خبر عن جائز ممكن لا سبيل إلى القطع بصدقه ولا القطع بكذبه لا اضطرارًا أو استدلالاً.

ثانيًا: أن الخلاف في إفادة خبر الآحاد أو الظن إنما هو في الخبر الذي لم ينضم إليه ما يقويه من القرائن ولم تتلق الأمة بالقبول ولم ينعقد الإجماع على العمل بمقتضاه.

تَالثُنَا: أن خبر الواحد العدل الثابت يفيد العلـــم، وهــذا العلــم النظــري استدلالي.

رابعًا: أن أخبار الآحاد الصحيح، كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول. وما أطلق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين وأن العقائد لابد فيها من اليقين. باطل لا يعول عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي عليه مجرد تحكيم العقل.

خامسًا: أجمع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بخبر الواحد العدل الذي اجتمعت فيه شرائط الصحة, وإنما الخلاف حدث بعد عصر الصحابة والتابعين وما ذكر عن الصحابة من ردهم للأخبار ليسس لذات الخبر وإنما لأسباب كالاحتياط لأجل التثبت أو قامت شبهة أو مانع من القبول، وأما إذا توافرت الشروط وانتفت الموانع وجبب قبوله.

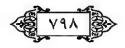
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.





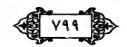
فهرس المراجع

- ١ القرآن الكريم.
- ٢ إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه للدكتور
 عبد الكريم بن على النملة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م،
- ٢ إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)،
 تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الأولى، ٢٠٥١هـ ١٩٨٦م،
 دار الغرب الإسلامى، بيروت.
- ٣ إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)،
 نسخة أخرى، تحقيق الدكتور: عبد الله الجبوري، الطبعة الأولــــى،
 ٩ ١٤٠٩هـ ٩٨٩ م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ٤ الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، ٤٠٠ هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الديسن الآمدي (ت٦٣١هـ)،
 تحقيق: الدكتور سيد الجميلي، الطبعة الثانية، سنة ٢٠١هـ ١٤٠٦م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٦ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن على بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، دار المعرفة، بنيروت، لبنان.





- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور: طه محمد الزيني، مطبوع بذيل كتاب الإصابة لابن حجر، الطبعة الأولـى، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٨ الإسلام عقيدة وشريعة، لمحمود شلتوت، دار الشروق، بروت، الطبعة السابعة، ٣ ١٤هـ.
- ٩ الإصابة في تمييز الصحابة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٣٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور طـــه محمــد الزيني، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية.
- 1٠ أصل الاعتقاد، للدكتور/ عمر سليمان الأشقر، السدار السلفية الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- ۱۱ أصول البزدوي، لفخر الإسلام علي بن محمد بن الحسين البزدوي (ت۲۸۲هــ)، مطبوع بهامش شرحه كشف الأسرار البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 1.۲ أصول السرخسي، للإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، عنيت بنشره لجنـة إحيـاء المعارف النعمانية بحيدر آباد، الهند.
- ١٣ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد الشنقيطي، مطبعة المدنى، ١٣٨٦هـ.





- ١٤ الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملاييـن،
 بيروت + الطبعة الثانية.
- 10 الأم ، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤ه)، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م، دار المعرفة، بيروت لبنان، أشرف على الطبع محمد النجار.
- 17 البحر المحيط، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الستار أبو غدة والشيخ عبد القادر عبد الله العلني، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، طبع تحت إشراف وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، إعادة طبع هذا الكتلب: دار الصفوة، القاهرة/ الغريقة، مصر.
- ۱۷ البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني، المعروف بإمام الحرمين (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، دار الأنصار، القاهرة.
- 1۸ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، الشمس الدين محمــود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت٤٧٩هــ)، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، الطبعة الأولى، ٢٠٤١هــ، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعــة أم القرى.
- 19 تاج التراجم لأبي قطلويفا (ت٧٩هـ)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩ ماج التراجم لأبي قطلويفا (ت٩٦٧هـ)،





- ٢ تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٣٤٤هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة + نسخة دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢١- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي (ت٢٧ هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق.
- ۲۲ التحرير في أصول الفقه، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ)، مطبوع مع شرحه تيسير التحرير، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ۲۳ تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير (۷۷٤هـــ)، الطبعة الثانيــــة، ۱۳۸۹هــــ ۱۹۷۰م، دار الفكر.
- ٢٤٠ تقريب التهديب، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٧هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- ۲۵ التقرير والتحبير، للعلامة: ابن أمير الحاج (ت٩٧٩هـ)، الطبعـة
 الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 77 التمهيد في أصول الفقه، لمحفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، المعروف بأبي الخطاب (ت٥١٠هـ) «الجزءان الأول والثاني »، تحقيق: مفيد أبو عمشة، « والجزءان الثالث والرابع » تحقيق: د. محمد بن علي ابن إبراهيم، الطبعة الأولى، ٢٠١هـ ١٩٨٥م، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.





- ۲۷ تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بـــأمير بادشــاه الحســيني الحنفي الخراساني (ت٩٨٧هــ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٨ الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله محمد جمن أحمد الأنصاري القرطبي، الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية،
 دار الكتب العربية للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- ۲۹ جمع الجوامع، لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي (ت ۷۷۱هـــ)، دار الفكر، بيروت.
- ٣ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لمحيي الدين الحنفي المصري (ت٢٩٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية المصري (٣٠١هـ، الهند + نسخة بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ٣١ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: د. حامد عبد المجيد، د. طه الزيني، وزارة الأوقاف، القاهرة، ٢٠٦ هـ.
- ۳۲ حاشية البناني على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن جاد الله البناني (ت ١٩٨٨ هـ.)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢ه...





- ٣٤ خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته، د. أبو عبد الرحمين القاضي برهون، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.
- ٣٥ خبر الواحد وحجيته، د. أحمد محمود عبد الوهاب الشنقيطي،
 الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- ٣٦ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لبرهان الدين إبراهيم بن على بن محمد المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ٣٧ الذيل على طبقات الحنابلة، للحافظ ابنن رجب (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- ٣٨ الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: - أحمد محمد شاكر.
- ٣٩ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين السيد محمود الألوسي، الطبعة الثانية، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ٤ روضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبد الله بن أحمص بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، مكتبة الرشد، الرياض.





- ٤١ سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بـــن يزيــد القزوينــي (ت٥٧٧هــ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبـــة العلميــة، بيروت.
- ٤٢ سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة.
- 27 سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، دار الفكر + نسخة أخرى بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر.
- ٤٤ سنن الدار قطني، لعلي بن عمر الدار قطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق:
 السيد عبد الله هاشم يماني المدني، طبعة المدينة المنورة
 ١٣٨٦هـ، وبذيله: التعليق المغني على الدار قطني.
- 20 سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارميي (ت٢٥٥٠هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م.
- 57 السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهةي (ت٨٥٥هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هــ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند + دار الفكر.



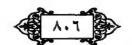


- ٤٧ سنن النسائي، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠١هـ)، طبعـة دار الفكر، بيروت، ومعه شرح جلال الدين الســيوطي وحاشــية السندي.
- ٨٤ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف،
 دار الكتاب العربي، بيروت.
- 29 شنرات الذهب في أخبار مسن ذهب، لابن العماد الحنبابي (ت ١٠٨٩هـ)، المكتب التجاري للطباعـة والنشر والتوزيع، بيروت.
- وقرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي (ت٢٥٧هــ)، الطبعة الثانية، ٢٠٤٠هــ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٥١ شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العزي الحنفي، حققها وراجعها
 جماعة من العلماء، وقرأ أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني،
 المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- ٥٢ شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بــن علـي الفتوحي، المعروف بابن النجار (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمــد الزحيلي، ود. نزيه حماد، دار الفكـــر، دمشــق، ١٤١٣هـــ الزحيلي، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض.
- ٥٣ شرح تتقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرووف سعد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، شركة الطباعـة الفنيـة



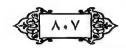


- المتحدة، القاهرة، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بيروت.
- ٥٥ صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد عثمان، ومعه الإحسان في تقريب ابن حبان، لعلاء الدين علي بن بلبان، طبعـة المدينـة المنـورة، ١٣٩٠هـ.
- ٥٥ صحيح البخاري (الجامع الصحيح)، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، بعناية د. مصطفى ديب البغار الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، دار القلم، دمشق/ بيروت.
- ٥٦ صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، لمحمد ناصر الدين
 الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٩٢هـ ١٩٨٢م.
- ٥٧ صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٦٢١هـ)، تصحيح محمد فؤاد عبدالباقي، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية + مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- مابقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين بن تقي الدين السبكي
 (ت٧٧١هـ)، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت.
- 99 طبقات الشافعية، لأبي بكر أحمد بن محمد بن قساضي شهبه (ت ١٩٨هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى، 1٣٩٨هـ ١٩٧٨م، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.





- ٦٠ طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: على محمد عمر، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م، مطبعة الحضارة العربية، القاهرة.
- ٦١ ظلال القرآن، لسيد قطب، شركة دار القام للطباعة والنشر، بجدة، ودار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١٢، ٢٠٦ هـ..
- 77 العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي الفراء البغدادي بالأجزاء من ١ ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، المباركي بالأجزاء من ١ ٣، مؤسسة الأولى، ١٤٠١هـ.
- ٦٣ العقيدة في الله، لعمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الثانية، ٩٧٩م.
- ٦٤ علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلف، دار القلم، الكويت، الطبعة السابعة، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.
- 70 فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (ت٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية بالقاهرة + المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٠١هـ.
- ٦٦ الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، أحمد عبد
 الرحمن البنا، دار الشهاب، القاهرة.



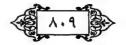


- 77 الفتح المبين في طبقات الأصوليين، الشييخ عبد الله مصطفى المراغي، الطبعة الثانية / ١٣٩٤هـ، الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت.
- ٦٨ فصول البدائع في أصول الشرائع: لمحمد بن حمزة الغناوي، طبعة مصورة عن الطبعة التركية، ١٢٨٩ه...
- 79 الفصول في الأصول، لأبي بكر الرازي المعروف بالجصاص (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، الكويت.
- ٧ الفصول في الأصول، للجصاص، في أبواب الاجتهاد والقياس فقط،
 تحقيق: د. سعيد الله القاضي، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان.
- ٧١ الفقيه والمتفقه، أحمد بن على الخطيب البغدادي، تعليق: إسماعيل
 الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٧٧ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد بن عبد الحي اللكنوي (ت٤٠٣١هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٢٤هـ، مطبعة السعادة، مصر + طبعة نور محمد، كر انشى، ١٣٩٣هـ.
- ٧٣ فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



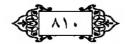


- ٧٤ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت ١١٨٠هـ)، مطبوع بحاشية المستصفى للغزالي، دار صادر، بيروت.
- ٧٥ القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبدي (ت٧١٨هـ)، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـــ ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٧٦ قواطع الأدلة في أصول الفقه، لأبي المظفر منصور بن أحمد بن السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن حافظ الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، مكتبـة التوبـة. ونسخة أخرى بتحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعـة الأولـي، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٧ كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، لأبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت ١٧٨هـ)، دار الباز للنشر والنوزيع، مكة المكرمة.
- ٧٨ كشف الأسرار عن أصول البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بــن أحــمــد البخــاري (ت٧٣٠هــ)، دار الكتاب العربي، بــيروت، طبعة مصورة عام ١٣٩٤هــ + الطبعــة الأولـــى، ١٤١١هـــ طبعة مصورة عام ١٣٩٤هــ + الطبعــة الأولـــى، ١٤١١هـــ م
- ٧٩ الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.





- ۸۰ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور
 ۱لأفريقي (ت ۷۱۱هـ)، دار صادر، بيروت.
- ۸۱ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي بكر الهيشمي (ت۸۰۷هـ)،
 الطبعة الثالثـة، ۱٤۰۲هـ ۱۹۸۲م، دار الكتـاب العربـي،
 بيروت.
- ۸۲ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، توزيع الرئاسة العامة لشوون الحرمين.
- ۸۳ المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، ۱٤۱۲هـ ۱۹۹۲م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ۸۶ مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ)، دار القلم، بيروت.
- ۸٥ مختصر ابن الحاجب: مختصر المنتهى، لجمال الدين ابن الحلجب (ت٢٤٦هـ)، ومعه شرح العضد وحاشية التفتازاني، وحاشية الجرجاني وحاشية الهروي، طبعة ١٣٩٣هـ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، راجعه: شعبان محمد إسماعيل + دار العلمية، بيروت.
- ٨٦ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم واختصار الشيخ محمد بن الموصلي. تصحيح زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، شارع فرقول بالمنشية، مصر + طبعة دار الكنب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).





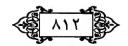
- ۸۷ مذكرة أصول الفقه، للشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي
 (ت۱۳۹۳هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ٨٨ المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ۸۹ المسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت ۲٤۱هـ)، المكتب الإسلامي، دمشق/ بيروت، دار صادر، بيروت.
- 9 المسودة في أصول الفقه، تتابع على تأليفها ثلاثة من آل تيمية وهم:

 ١ أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر (ت٢٥٢هـ).
- ٢ شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن تيمية (ت٦٨٢هـ).
 ٣ شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ).
 تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة.
- 91 المصنف: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمين الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- 97 المصنف، لابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (ت٢٣٥هـ)، تحقيق وتصحيح: الأستاذ عبد الخالق الأفغاني، الطبعة الثانية، الثانية، المعدد 1٣٩٩هـ ١٩٧٩م، الدار السلفية، الهند.
- 97 المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، المطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت + نسخة أخرى بتحقيق: محمد حميد الله، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.





- 99 الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـــ)، الطبعـة الرابعة، ٤٠٠ هـ، دار النفائس، بيروت، الطبعـة الثانيـة، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، مكتبة النجاح، طرابلس.
- 90 ميزان الأصول في نتائج العقول، لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي (ت٥٣٥هـ)، تحقيق: د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، الطبعة الأولـــى، ١٤٠٧هــ ١٩٨٧م، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث العربي والإسلامي، مطبعــة الخلود، بغداد.
- 97 النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المؤسسة المحاسن يوسف ابن تعزي بردي (ت٤٧٨هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- 9٧ النكت علي ابن الصلاح للزركشي أطروحة مقدمة لنيـــل درجـة الدكتوراه، تحقيق وتعليق: زين العابدين بن محمــد بـــلا فريــج، اشراف د/ سعدي مهدي الهاشمي، ١٤١٠هـ.، جامعـــة الحسـن الثاني، المملكة المغربية.
- ٩٨ نهاية السول في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت٧٧٢هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- 99 النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٣م.
- ۱۰۰ هدیة العارفین في أسماء المؤلفین و آثار المصنفین، لإسماعیل بن
 باشا البغدادي (ت۱۳۳۹هـ)، مكتبة المثنى، بیروت، ۱۹۵۱م.





- ۱۰۱ هموم داعية لمحمد الغزالي، دار الحرمين، قطر، الطبعة الأولى، 10٠ ١٤٠٣هـ.
- ۱۰۲ الوصول إلى الأصول، لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي (ت۱۰۸هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض.
- 1۰۳ وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م، بيروت.

